



United Nations
Educational, Scientific and
Cultural Organization

Organisation
des Nations Unies
pour l'éducation,
la science et la culture

Organización
de las Naciones Unidas
para la Educación,
la Ciencia y la Cultura

Организация
Объединенных Наций по
вопросам образования,
науки и культуры

منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

联合国教育、
科学及文化组织

CE/13/4.CP/10

باريس، ٢٣/٤/٢٠١٣

الأصل: إنجليزي

التوزيع محدود

مؤتمر الأطراف

في اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي

الدورة العادية الرابعة

باريس، مقر اليونسكو، القاعة ٢

١١-١٤ حزيران/يونيو ٢٠١٣

البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت: الملخص التحليلي للتقارير الدورية الأولى التي تقدمها الأطراف في الاتفاقية كل أربع سنوات

عملاً بالفقرة ٥ من القرار ٣ م أ/١٠ لمؤتمر الأطراف، تقدم هذه الوثيقة: الملخص التحليلي الاستراتيجي الذي يركز على الأنشطة الفعلية لأولى التقارير الدورية التي تُقدم كل أربع سنوات من الأطراف في اتفاقية سنة ٢٠٠٥، وتعليقات اللجنة عليها بعد مناقشتها في دورتها العادية السادسة. ويمكن الاطلاع على كامل التقارير على الموقع الشبكي للاتفاقية في:

<http://www.unesco.org/culture/cultural-diversity/2005convention/en/programme/periodicreport/>

القرار المطلوب: الفقرة ٥٥

معلومات أساسية

١ - تقضي المادة ٩ من اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي (المشار إليها هنا فيما بعد باسم "الاتفاقية") بشأن تشاطر المعلومات والشفافية، في فقرتها الفرعية (أ) بأن "تقدم الأطراف تقارير إلى اليونسكو كل أربع سنوات تتضمن ما يلزم من المعلومات عن التدابير التي اتخذتها لحماية وتعزيز أشكال التعبير الثقافي في أراضيها وعلى المستوى الدولي".

٢ - وناقشت اللجنة الدولية الحكومية لحماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي (المشار إليها هنا فيما بعد باسم "اللجنة")، في دورتيها العاديتين الثالثة (٢٠٠٩) والرابعة (٢٠١٠)، عدداً من المبادئ التوجيهية لأعداد التقارير الدورية التي تقدم كل أربع سنوات (المشار إليها هنا فيما بعد باسم "التقارير")^١. وأشار إلى أن الغرض من التقارير هو تيسير تشاطر المعلومات وتعزيز الشفافية، وأتفق على أن الهدف من هذه العملية الأولى لتقديم التقارير هو بالأحرى تحديد الاتجاهات والتحديات العالمية وليس مقارنة أو تقييم أداء الأطراف فيما يتعلق بحالة تنفيذ الاتفاقية. واعتمد، في هذا الشأن، نهج مواضيعي بدلاً من دعوة الأطراف إلى تقديم تقارير عن تنفيذ مواد الاتفاقية جميعها، مادة مادة. وتم التأكيد أيضاً على أن التقارير أدوات عمل من المتوقع أن تتطور مع مرور الزمن، والإقرار بأنه ليس كل الأطراف سيكون بوسعها أن ترد على الأسئلة بنفس المستوى من التفاصيل. وأتفق على أن تقدم الأطراف تقارير عن التدابير التي أسهمت في تنفيذ الاتفاقية، سواء كانت اتخذت بعد التصديق على الاتفاقية أو كانت سارية قبل التصديق عليها. وتقرر، في النهاية، أن تتضمن التقارير معلومات نوعية وكمية على حد سواء (بما في ذلك ملحق إحصائي اختياري)، وأن تشمل على حالات من الممارسات الجيدة كأمثلة.

٣ - ووافق مؤتمر الأطراف في دورته العادية الثالثة المعقودة في حزيران/يونيه ٢٠١١ بموجب قراره ٣ م ٧/أ على المبادئ التوجيهية التنفيذية بشأن المادة ٩ من الاتفاقية (المشار إليها هنا فيما بعد باسم "المبادئ التوجيهية") التي تنص على وجه التحديد على أن تقدم الأطراف تقارير عن التدابير التي اتخذتها لحماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي، فضلاً عن تأثير هذه التدابير وعن نتائجها. وتنص الفقرة ٣ من المبادئ التوجيهية على أن تيسر المعلومات والبيانات المقدمة في تقارير الأطراف "تبادل الخبرات وأفضل الممارسات، للإسهام في تنفيذ الاتفاقية ورصدها". وعلاوة على ذلك، تنص المبادئ التوجيهية التنفيذية للمادة ١٩ بشأن تبادل المعلومات وتحليلها ونشرها، على وجه التحديد، على أن تشاطر الأطراف المعلومات والخبرات الفنية بشأن جمع البيانات والإحصاءات، وأفضل الممارسات.

٤ - وفي الدورة ذاتها، وافق مؤتمر الأطراف في قراره ٣ م ٧/أ على "الإطار العام للتقارير الدورية التي تقدم كل أربع سنوات بشأن التدابير الرامية إلى حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي (المشار إليه هنا فيما بعد باسم "الإطار العام للتقارير الدورية") وعلى جدول زمني لتقديم تقارير الأطراف (القرار ٣ م ١٠/أ). ويتبع الجدول الزمني الفقرة ١ من المبادئ

^١ انظر الوصلات إلى الوثائق والقرارات ذات الصلة على الموقع الشبكي للاتفاقية (في إطار التقارير الدورية).

التوجيهية التي تنص على أن "يقدم كل طرف، بعد أربع سنوات من إيداعه وثيقة التصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام، ومرة كل أربع سنوات من ذلك التاريخ، تقريراً إلى مؤتمر الأطراف الذي يدرسه بموجب المادة ٢٢-٤ (ب)".

٥ - وتقرر أيضاً أن تقدم الأطراف التي صدقت على الاتفاقية بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٩ أول تقاريرها إلى الأمانة قبل ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٢. وتقرر أيضاً أن تقدم الأطراف التي صدقت على الاتفاقية في عام ٢٠٠٩ تقاريرها قبل ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٣ (القرار ٣ م أ/١٠). وكان من المقرر وفقاً للجدول الزمني المعتمد، أن تقدم ٩٤ من الأطراف تقاريرها في عام ٢٠١٢، و ١١ في عام ٢٠١٣. وطُلب من الأمانة أن تدعو الأطراف المعنية إلى تجميع تقاريرها في موعد غايته ستة أشهر قبل الموعد النهائي المحدد لتقديمها.

٦ - وطلب مؤتمر الأطراف كذلك في دورته العادية الثالثة من الأمانة أن تعد ملخصاً تحليلياً استراتيجياً يركز على الأنشطة الفعلية للتقارير الواردة من الأطراف (يشار إليه هنا فيما بعد باسم "ملخص الأمانة التحليلي")، وأن تقدمه إلى اللجنة في دورتها العادية السادسة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وأُتيحت التقارير للأطراف على موقع شبكي تحميه كلمة سر في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، وللجمهور بعد دراستها في الدورة العادية السادسة للجنة، وفقاً للفقرة ٧ من القرار ٣ م أ/١٠ لمؤتمر الأطراف.

٧ - وشجعت اللجنة في دورتها العادية الخامسة (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١) الأطراف على كفالة أوسع مشاركة للمجتمع المدني وإشراكه على أكبر نحو ممكن في إعداد تقاريرها؛ وشجعتها على أن "تقدم، قدر المستطاع، تقاريرها الدورية التي تقدمها كل أربع سنوات بلغتي عمل اللجنة؛ ودعت أيضاً الأطراف التي يمكنها تقديم تقاريرها بلغات أخرى على أن تفعل ذلك، لأغراض تشاطر المعلومات (قرار اللجنة الدولية الحكومية ٤/٥)".

٨ - ودرست اللجنة في دورتها العادية السادسة (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢) التقارير الدورية الأولى الـ ٤٥ التي تلقتها الأمانة قبل ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٢، وملخص الأمانة التحليلي لهذه التقارير (المتاح على شبكة الإنترنت في <http://www.unesco.org/culture/cultural-diversity/2005convention/en/programme/periodicreport/>).

وتلخص الفقرات ٢٧-٤٠ أدناه عدداً من الرسائل الأساسية التي تمخض عنها هذا التحليل.

٩ - ومؤتمر الأطراف مدعو في هذه الدورة إلى دراسة ملخص الأمانة التحليلي لتقارير الأطراف الملحق بهذه الوثيقة، والملخصات التنفيذية لتقارير الأطراف الواردة في الوثيقة CE/13/4.CP/INF.7، وتعليقات اللجنة المقدمة في الفقرات ٤١-٥٠ أدناه، فضلاً عن التقارير ذاتها. ويمكن الاطلاع على تقرير تفصيلي عن مداوات اللجنة في مشروع المحضر الملخص لتفاصيل أعمال الدورة العادية السادسة للجنة، في:

http://www.unesco.org/new/fileadmin/MULTIMEDIA/HQ/CLT/pdf/Conv2005_6IGC_Summary_Record_EN.pdf

ملخص للإجراءات التي اتخذتها الأمانة (٢٠١١-٢٠١٢)

١٠- وجهت الأمانة، بغية تنفيذ القرار ٣ م أ/١٠ لمؤتمر الأطراف والمبادئ التوجيهية التنفيذية بشأن المادة ٩ من الاتفاقية، رسالة في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ إلى الوفود الدائمة للأطراف، مع إرسال نسخ منها إلى اللجان الوطنية وجهات الاتصال الوطنية. ودعت هذه الرسالة الأطراف التي صدقت على الاتفاقية بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٨ إلى تقديم تقاريرها في موعد غايته ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٢. ووُجِّهت رسائل تذكيرية بالبريد في آذار/مارس وفي نيسان/أبريل ٢٠١٢. وفي ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، وجهت الأمانة رسالة جديدة إلى الوفود الدائمة، مع توجيه نسخ منها إلى اللجان الوطنية وجهات الاتصال الوطنية، دعت فيها الأطراف التي صدقت على الاتفاقية في عام ٢٠٠٩ إلى أن تقدم تقاريرها في موعد لا يتجاوز ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٣. ووُجِّهت رسائل تذكيرية بالبريد في آذار/مارس وفي نيسان/أبريل ٢٠١٣.

١١- وعُقدت في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، قبل افتتاح الدورة العادية الخامسة للجنة، جلسة لتبادل الآراء بشأن طرائق إشراك المجتمع المدني في إعداد تقارير الأطراف، نُظِّمت بالتعاون مع لجنة الاتصال بين المنظمات غير الحكومية واليونسكو. وكان الغرض من هذه الجلسة هو إشراك الأطراف في تبادل للآراء مع ممثلي المجتمع المدني لتشاطر الخبرات بشأن كفاءة إشراك المجتمع المدني في إعداد التقارير، وفقاً للطرائق التي تم الاتفاق عليها فيما بين الجانبين (الفقرة ٧ من المبادئ التوجيهية)، حسبما تقضي به المادة ١١ من الاتفاقية. واتفقت الأطراف جميعها على أنه ثمة سبل شتى متنوعة لإدراج صوت المجتمع المدني في تقارير الأطراف. وأتفق على أنه ينبغي، أيّاً كانت الطريقة التي يتم اعتمادها، أن تسترشد هذه الطريقة بمبدأي الشفافية والحوار^٢.

١٢- وعقب الدورة العادية الخامسة للجنة (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١)، وردت إلى الأمانة والمكاتب الميدانية طلبات بتقديم المساعدة في إعداد التقارير. وتم، في محاولة لتقديم هذه المساعدة، وفي ضوء الموارد المحدودة لدى الأمانة، الاضطلاع بالأنشطة المشار إليها أدناه.

- أتيحت، على الموقع الشبكي للاتفاقية، مجموعة من ١٨ شريط فيديو تعليمياً توضح عملية إعداد التقارير بشأن تنفيذ الاتفاقية عبر العالم. ويقوم المسؤولون الحكوميون وممثلو المجتمع المدني، في شرائط الفيديو التعليمية هذه، بتشاطر خبراتهم بشأن شتى جوانب عملية إعداد التقارير.

^٢ للاطلاع على تقرير ملخص لجلسة تبادل الآراء، انظر:

• وضعت الأمانة نموذجاً للتقديم الإلكتروني (يشار إليه هنا فيما بعد باسم "النموذج") للإطار العام للتقارير الدورية، لتسهيل عمليتي تجميع التقارير وتجهيزها كليهما. ونُشر النموذج على الإنترنت وعُمم على الأطراف، بالاقتران مع الأسئلة التي يكثر طرحها، والمصادر والتعاريف والتعليمات المقترحة بشأن كيفية استخدام النموذج.

• عُقدت على امتداد سنة ٢٠١٢ حلقات عمل و/أو مشاورات بشأن إعداد التقارير الدورية التي تقدم كل أربع سنوات في كل من فينتيان ووندوهوك (وطنية) وفي أيدجان، وبوينوس أيريس، وداكار، ودكا، وكيب تاون (إقليمية). وأجريت هذه المشاورات في سياق الأحداث المنظمة بالفعل، ولا تشكل أي برنامج رسمي للتدريب.

• لم يكن بوسع الأمانة، بالنظر إلى محدودية الموارد البشرية والأموال، أن تستجيب لكل طلبات تقديم المساعدة.

لمحة عامة عن التقارير الدورية التي تقدم كل أربع سنوات الواردة في عام ٢٠١٢

١٣- ورد إلى الأمانة حتى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٢ ما مجموعه ٤٥ تقريراً، كان من بينها ٨٠ في المائة من أطراف تنتمي إلى المجموعات الأولى والثانية والثالثة.

١٤- وقدمت أربع أطراف^٤ تقاريرها في تشرين الأول/أكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، بعد أن كانت الأمانة قد فرغت من إعداد ملخصها التحليلي. وهذه التقارير متاحة للاطلاع عليها على الموقع الشبكي للاتفاقية، ولكنها لم تُدرج بعد في ملخص الأمانة التحليلي.

١٥- وأبلغت بعض الأطراف التي كان من المقرر أن تقدم تقاريرها في عام ٢٠١٢ الأمانة أنه قد حدثت لديها تأخيرات، وأنها تعترم تقديم تقاريرها في عام ٢٠١٣. وكان من بين أسباب التأخير الرئيسية المشار إليها ما يلي:

- عدم توفر الخبرة الفنية على الصعيد الوطني لإعداد التقرير؛
- عدم توفر الموارد لعقد المشاورات اللازمة؛
- عدم توفر الموارد لترجمة التقرير من اللغة الوطنية إلى الإنجليزية أو الفرنسية.

^٣ في ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٢ كانت الأطراف التالية قد قدمت تقاريرها: الأرجنتين، الأردن، وإسبانيا، وإستونيا، وإكوادور، وألمانيا، وأوروغواي، وآيرلندا، وإيطاليا، وباراغواي، والبرازيل، والبرتغال، وبلغاريا، وبولندا، وبوليفيا (دولة - متعددة القوميات)، وبيرو، وتونس، والجزل الأسود، والجمهورية العربية السورية، والدانمرك، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وسويسرا، وشيلي، وعمان، وفرنسا، وفنلندا، وقبرص، وكندا، وكوبا، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، والمكسيك، ومنغوليا، وموناكو، وناميبيا، والنرويج، والنمسا، ونيجيريا، ونيوزيلندا، وهنغاريا، واليونان، والاتحاد الأوروبي.

^٤ ألبانيا، وغينيا، والكويت، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية.

١٦- وسجلت الأمانة التقارير، وأقرت بتسلمها، ودكرت الأطراف التي قدمت نسخة إلكترونية فحسب من تقريرها بأن ترسل أيضاً نسخة مطبوعة تحمل توقيع المسؤول المختص.

١٧- وقدم ٧٦ في المائة من هذه التقارير بالإنجليزية، و ١٨ في المائة بالفرنسية، و ٧ في المائة بالإنجليزية والفرنسية معاً. وبالإضافة إلى الإنجليزية والفرنسية، ورد إلى الأمانة ثلاثة تقارير بالإسبانية^٥، وتقريران بالبرتغالية^٦.

١٨- واستخدم ٢٢ طرفاً النموذج الذي وضعته الأمانة في إعداد التقرير الرئيسي، وقدم ٣٣ طرفاً بيانات تكميلية عن المصادر والإحصاءات.

١٩- وعلاوة على التقارير الواردة من الأطراف، أرسلت إلى الأمانة أيضاً تقارير أعدتها المنظمات التالية:

- تقرير أعده الاتحاد الدولي لتحالفات التنوع الثقافي بعنوان "بيان من تحالفات التنوع الثقافي عن الإجراءات التي اتخذتها تحالفات المجتمع المدني الوطنية لتنفيذ الاتفاقية؛
- تقرير للمجتمع المدني عن تنفيذ الاتفاقية في جنوب أفريقيا، أعدته الشبكة الشريانية للمنظمات غير الحكومية؛
- مساهمة في أعمال الدورة العادية السادسة للجنة الدولية الحكومية، أعدته المنظمة الدولية للفرانكوفونية.

٢٠- ولا يمكن وفقاً لما تقضي به المبادئ التوجيهية سوى نشر تقارير الأطراف فحسب على الموقع الشبكي للاتفاقية. وبناء على ذلك، أبلغت الأمانة الجمهور، عن طريق الموقع الشبكي للاتفاقية، بتقارير المنظمات التي يتصل موضوعها بالاتفاقية، وأشارت إلى الحقول المحددة في الإطار العام لتقديم التقارير، بما في ذلك الوصلات، كلما أتاحت الفرصة لذلك^٨.

عملية التشاور الوطنية

٢١- تولى إعداد التقرير، في جميع الأطراف تقريباً، الوزارة أو الهيئة المكافئة لها المسؤولة عن الثقافة؛ وكان ذلك في بعض الحالات بالاشتراك مع اللجان الوطنية لليونسكو أو وزارة أخرى مثل وزارة الخارجية. واعتمدت الأطراف في إعداد تقاريرها الدورية التي تقدم كل أربع سنوات عن تنفيذ اتفاقية سنة ٢٠٠٥، ثلاثة أنواع من النهج:

^٥ بولندا، وسلوفاكيا، وكندا.

^٦ الأرجنتين، وشيلي، وكوبا.

^٧ البرازيل، والبرتغال.

^٨ لم يكن تقرير المنظمة الدولية للفرانكوفونية متاحاً على الإنترنت.

- وزارة الثقافة مع هيئة (هيئات) حكومية أخرى؛
- وزارة الثقافة مع منظمة (منظمات) تابعة للمجتمع المدني؛
- وزارة الثقافة مع هيئة (هيئات) حكومية أخرى ومنظمة (منظمات) تابعة للمجتمع المدني.

٢٢- وفي حين أن ربع الأطراف المقدمة للتقارير تشاور مع هيئات حكومية فحسب، بخلاف الهيئة المسؤولة عن التقرير، أو مع منظمات تابعة للمجتمع المدني فقط، فإن ما يقرب من نصف الأطراف^٩ أجرى مشاورات مع جهات معنية متعددة لإعداد تقارير هذه الأطراف، شاركت فيها جهات فاعلة حكومية وغير حكومية. وتراوحت هذه العملية من التشاور مع هيئة حكومية واحدة بخلاف وزارة الثقافة (مثل اللجنة الوطنية لليونسكو أو إدارة الإحصاءات الوطنية)، ومنظمة غير حكومية واحدة (مثل التحالف الوطني للتنوع الثقافي)، إلى مشاورات واسعة شملت عدداً كبيراً من الهيئات الحكومية على الصعيد الوطنية والإقليمية والبلدية وعشرات من المنظمات غير الحكومية والرابطات المهنية.

٢٣- ولم يقدم ما يقرب من ثلث الأطراف المقدمة للتقارير معلومات عن عملية التشاور التي أجرتها هذه الأطراف تكفي لاستخلاص استنتاجات محددة.

منهجية ونطاق التحليل

٢٤- يمثل ملخص الأمانة التحليلي النتيجة التي خلصت إليها دراسة ٤٥ تقريراً وردت قبل ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٢. وبالنظر إلى أن غالبية التقارير كانت مقدمة من أطراف في المجموعات الأولى والثانية والثالثة، لا يوفر تحليل الأمانة حتى الآن صورة شاملة لحالة التنفيذ على الصعيد العالمي.

٢٥- ويتبع تحليل التقارير النهج المواضيعي الذي اتفقت عليه الأطراف لتقديم التقارير على الصعيد الوطني (القرار ٣ م ٧/أ)، وهو:

- السياسات والتدابير الثقافية الرامية إلى دعم إبداع السلع والخدمات الثقافية، وإنتاجها، وتوزيعها، ونشرها؛
- تدابير التعاون الدولي والمعاملة التفضيلية الرامية إلى دعم تنقل الفنانين، وإتاحة إمكانية نفاذ أكبر إلى الأسواق، وتقوية الصناعات الثقافية في البلدان النامية؛
- إدماج الثقافة في سياسات التنمية المستدامة؛
- حماية أشكال التعبير الثقافي المعرضة للخطر؛
- التوعية، ومشاركة المجتمع المدني.

٩ الأرجنتين، والأردن، وإسبانيا، وإكوادور، وألمانيا، والبرازيل، والبرتغال، وبولندا، والجمهورية العربية السورية، والدانمرك، وسلوفينيا، والسويد، وسويسرا، وفرنسا، وكندا، وكوبا، ولافتيا، وليتوانيا، وناميبيا، والنمسا، والاتحاد الأوروبي.

٢٦- وكلفت الأمانة خبراء دوليين^{١٠} ذوي دراية ثابتة بإجراء خمس دراسات مواضيعية مستعرضة للاستعانة بها في إعداد الملخص التحليلي. وكان من بين مهامهم تحديد أمثلة مبتكرة لسياسات وتدابير نفذتها الأطراف على النحو الوارد في تقاريرها. واسترشد الخبراء، في تحديد هذه الأمثلة، بالفقرة ٦ (٢) من المبادئ التوجيهية التنفيذية للفقرة ١٩ التي تشير إلى "أفضل الممارسات الهادفة المتعلقة بسبل ووسائل حماية وتعزيز أشكال التعبير الثقافي"، والفقرة ٦ من المبادئ التوجيهية التنفيذية للمادة ١١ التي تشير إلى "عمليات وممارسات وبرامج ثقافية تجديدية تساهم في تحقيق أهداف هذه الاتفاقية". وترد أمثلة ابتكارية مختارة في الوثيقة الإعلامية CE/13/4.CP/INF.8. وهذه الوثائق متاحة في منصة التقارير الدورية في: <http://www.unesco.org/culture/cultural-diversity/2005convention/en/programme/periodicreport> في قاعدة بيانات مستقلة لتيسير تشاطر المعلومات والممارسات الجيدة.

الاستنتاجات الرئيسية

٢٧- كان من بين الاستنتاجات الرئيسية فيما يتعلق بأثر الاتفاقية على وضع السياسات الثقافية على الصعيد الوطني أنها **شجعت على اعتماد ثقافات وتدابير ثقافية جديدة في البلدان النامية.** وفي البلدان التي كانت فيها هذه السياسات والتدابير الثقافية موجودة من قبل، أدى التصديق، في أحيان كثيرة، إلى تعزيزها وجعلها متسقة مع الالتزامات المضطلع بها بموجب الاتفاقية. ويبين تحليل التقارير أنه تم في أغلب الأحيان، عقب عملية التصديق، إعادة تحديد خطط وأولويات السياسات الثقافية، من أجل تعزيز الدعم المقدم إلى الصناعات الثقافية والإبداعية.

٢٨- واعتمدت بلدان عديدة سياسات وتدابير **لإثراء الإبداع**، بما في ذلك تقديم الدعم المباشر وغير المباشر للفنانين، ووضع مخططات للمحاضن، وتعزيز آليات حقوق التأليف والنشر. وعلاوة على هذه التدابير، تم إطلاق برامج تدريبية وتعليمية، بما في ذلك التدريب النظامي في مدارس الفنون، وبرامج بناء المهارات الفنية في ميادين جديدة للصناعات الثقافية والإبداعية.

٢٩- ويمكن، عند تحليل التقارير وفقاً لسلسلة القيمة الثقافية، ملاحظة أن بؤرة الاهتمام الرئيسية في السياسات الثقافية في السنوات الأخيرة انصبحت على دعم **توزيع السلع والخدمات الثقافية.** وتبين الأمثلة الابتكارية المستقاة من التقارير العمليات المشتركة لوضع التقارير عبر سلسلة القيمة الثقافية، فضلاً عن تعاون الجهات المعنية في القطاعين العام والخاص في وضع برامج للإنتاج/التوزيع ومجموعات قطاعية معينة. وتستهدف هذه البرامج والمجموعات زيادة قدرة المنتجات الثقافية المحلية على المنافسة، وتيسير إمكانية النفاذ إلى الأسواق على الصعيد الوطنية والإقليمية والدولية.

٣٠- وأشار في أغلب الحالات إلى السياسات والتدابير الثقافية الرامية إلى تعزيز الانتفاع بشتى أشكال التعبير الثقافي، وتيسير **مشاركة الجمهور في الحياة الثقافية**، بما في ذلك مبادرات نحو الأمية الثقافية والإعلامية. وتبين الأمثلة

^{١٠} هؤلاء الخبراء هم: تيريسا هوفبيرت دي توريجانو (إسبانيا)، ويودهيشثير راج إيسار (الهند)، وكيث نيرس (بربادوس)، وديفيد ثروسبي (أستراليا)، ومايك فان غران (جنوب أفريقيا).

الابتكارية كيف أدجت الحكومات الثقافة في استراتيجياتها للإدماج الاجتماعي ومشاركة المواطنين، عن طريق وسائل منها على سبيل المثال تخفيض العوائق السعرية للانتفاع بالسلع والخدمات الثقافية، واعتماد برامج تستهدف مجموعات معينة، مثل النساء والأقليات والأطفال والمسنين وغيرهم.

٣١- ووفر التصديق على الاتفاقية أيضاً حافزاً للعديد من الأطراف على إعادة تقييم استراتيجياتها للتعاون الدولي، وإدراج الثقافة ضمن الأهداف الأساسية لأطر التعاون الدولي وبرامجه. واعتمد عدد من البلدان المتقدمة، منذ التصديق على الاتفاقية، استراتيجيات شاملة طويلة الأجل للثقافة والتعاون الإنمائي الدولي. ويتضح من الأمثلة الابتكارية الواردة في التقارير أن الأطراف - ولا سيما في أمريكا اللاتينية - تشارك على نحو متزايد في أنشطة **للتعاون الإقليمي**، فضلاً عن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، من أجل تنفيذ الاتفاقية. ويترتب على هذا أثر ملموس على الصعيد القطري، بفضل تجميع الموارد والخبرات، وإيجاد نظم للمعلومات والبيانات بشأن السياسات الثقافية، بغية تيسير تشارط أفضل الممارسات.

٣٢- وفيما يتعلق بأحكام **المعاملة التفضيلية** الواردة في الاتفاقية، يتضح من تحليل تقارير الأطراف أنه كان للتدابير الرامية إلى منح معاملة تفضيلية للفنانين والمهنيين الثقافيين، ولسلعهم وخدماتهم الثقافية، أثار على ثلاثة صعد: صعيد الأفراد، وصعيد المؤسسات، وصعيد الصناعة. فعلى صعيد الأفراد، كان **تيسير تنقل** الفنانين من البلدان النامية واحداً من النهج الرئيسية التي اتبعتها الأطراف في تنفيذ أحكام المعاملة التفضيلية. وأشارت بعض البلدان في تقاريرها إلى إجراء مناقشات للدعوة، فيما يتعلق بتأشيرات السفر، مع العديد من الجهات المعنية الوطنية، بما فيها المجتمع المدني والوزارات ذات الصلة مثل وزارة الداخلية، بهدف تيسير تنقل الفنانين من البلدان النامية.

٣٣- وعلى صعيد المؤسسات، انصب الاهتمام على بناء قدرات **مباشري الأعمال الحرة الثقافية** من البلدان النامية، بهدف تيسير نفاذهم إلى الأسواق الدولية وشبكات التوزيع، وخصوصاً من خلال اتفاقات التوزيع المشترك والإنتاج المشترك، وكذلك عن طريق برامج دعم اشراكهم في الأحداث الثقافية والتجارية. وعلى صعيد الصناعة، تجري إقامة علاقات رسمية عن طريق الاتفاقات التجارية، والسياسات الثقافية، وغيرها من الأطر الرامية أيضاً إلى بناء القدرات من خلال تحقيق الاتساق بين مجالات التجارة، والصناعة، وتنمية الابتكار.

٣٤- ويتضح من التحليل أن البلدان النامية بدأت في اعتماد سياسات وتدابير **لتعزيز منافعها من المعاملة التفضيلية**. ويدل هذا على أنها بدأت تتحول من كونها متلقية سلبية إلى كونها من الجهات الأساسية المعززة للتنوع، ولا سيما عن طريق زيادة التعاون الثقافي والمبادلات الثقافية فيما بين بلدان الجنوب. والواقع أن اعتماد سياسات وتدابير وطنية، وخصوصاً في بلدان مثل الأرجنتين، والأردن، والبرازيل، وبيرو، وعمان، يدل على تعاظم ثقة البلدان النامية في الإمكانيات الاقتصادية للقطاع الإبداعي.

٣٥- وتشير التقارير إلى وجود وعي متزايد فيما بين البلدان المانحة والبلدان المستفيدة لإمكانيات الثقافة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تدعمها موارد مخصصة في ميزانيات المساعدة الإنمائية الرسمية. وتم اعتماد سياسات وخطط

محددة لدعم جوانب منها على سبيل المثال تنمية مهارات الأعمال التجارية والأعمال الحرة، وتمويل محاضن الصناعة الثقافية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتحسين الإدارة المحلية للموارد والمؤسسات الثقافية. وعلى الرغم من هذا التقدم، لا يزال أحد التحديات الرئيسية التي تناولتها التقارير يتمثل في عدم توفر الدعم في بعض مجالات وضع السياسات للإمكانيات الإنمائية التي يتيحها القطاع الثقافي. ويقتضي الأمر إطلاق حملة أقوى مشفوعة ببيانات ومعلومات كي تشكل قاعدة أدلة قوية للتصدي لهذا التحدي؛ وستكون هذه الحملة لازمة إذا أريد إحراز المزيد من التقدم.

٣٦- وثمة دليل يبرهن على أن **المجتمع المدني** في بعض البلدان يشارك في صياغة السياسات الثقافية، وتنفيذها، ورصدها، وتقييمها، ولا سيما عندما تكون مصالحه واحتياجاته المباشرة قيد النظر. ويوجد في بلدان أخرى نقص مستمر في الاتصال، بالإضافة إلى انعدام في الثقة، يعوقان اشتراك المجتمع المدني في تنفيذ الاتفاقية. وأوصت الأطراف بجمع حالات تبين منافع الاتفاقية للمجتمع المدني لزيادة تيسير اشتراكه في تنفيذ الاتفاقية على الصعيد القطري؛ واعتماد خطط عمل محددة لتنفيذ الاتفاقية تترتب عليها نتائج واضحة وتوزيع جلي للمسؤوليات؛ ووضع برامج واضحة التحديد لاشتراك المجتمع المدني.

٣٧- وتجسد **المنجزات** المتعددة التي أشارت إليها الأطراف في تقاريرها عقب التصديق على الاتفاقية الإقرار بحق الدول السيادي في وضع وتنفيذ السياسات الثقافية والأطر القانونية والمؤسسية لتعزيز الإبداع وزيادة إمكانية الانتفاع بالثقافة، ودعم الصناعات الثقافية والإبداعية. وأشار في العديد من البلدان إلى تعزيز الحوار بين الحكومة والمجتمع المدني على أنه من بين المنجزات التي حدثت في الآونة الأخيرة.

٣٨- ومن الجدير بالملاحظة، فيما يتعلق **بالتحديات** التي جرت مواجهتها في تنفيذ الاتفاقية، أن الإنجاز الرئيسي في بعض البلدان، وهو إدماج الثقافة في سياسات التنمية المستدامة والتوعية بدور الثقافة في التنمية، أشار إليه أيضاً بصفة شاملة على أنه التحدي الرئيسي فيما يتصل بتنفيذ الاتفاقية. وكان ثاني أكبر تحد أشار إليه عدد من الأطراف في تقاريره هو تنفيذ تدابير التعاون الدولي والمعاملة التفضيلية، على النحو المحدد في المبادئ التوجيهية التنفيذية للمادتين المعنيتين.

٣٩- وتتضمن **الحلول** المقترحة للتحديات التي واجهتها الأطراف في تنفيذ الاتفاقية ما يلي:

- إدراج بند إعفائي في الاتفاقات التجارية لحماية حق الحكومات في تنفيذ السياسات والتدابير الثقافية؛
- إقامة شراكات استراتيجية ثلاثية؛
- إنشاء مؤسسات أو مرصد تقوم على نحو منهجي بجمع البيانات ورصد تنفيذ السياسات، وتكون لها غايات ومقاييس محددة؛
- تدريب المسؤولين الحكوميين، وتعيين جهات اتصال، لا في الوزارات المسؤولة عن الثقافة فحسب، وإنما أيضاً في وزارات أخرى تتصل اختصاصاتها بالاتفاقية.

٤٠- وفي الختام، يتضح من تحليل التقارير أن رصد أثر السياسات والتدابير على الصعيدين الوطني والدولي لا يزال فناً غير متطور، وأن أنشطة بناء القدرات لازمة لتعزيز البنى الأساسية للمعلومات، وتحسين جمع البيانات، ووضع مؤشرات ومقاييس مُحكمة.

تعليقات اللجنة في دورتها العادية السادسة

٤١- درست اللجنة، في دورتها العادية السادسة المعقودة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، التقارير ال ٤٥ الأولى من التقارير الدورية التي تقدم كل أربع سنوات الواردة إلى الأمانة قبل ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٢، ونظرت أيضاً في ملخص الأمانة التحليلي لتلك التقارير. وفي حين أشاد أعضاء اللجنة والمراقبون بالإجماع بنوعية وثيقة عمل الأمانة، وإسهامات الخبراء، وتقارير الأطراف، فإنهم تقدموا أيضاً بعدد من التعليقات والمقترحات البناءة التي يرد لها ملخص أدناه.

٤٢- وجرى الترحيب بالأطراف التي قدمت تقاريرها الأولى في عام ٢٠١٢ بصفتها أطرافاً رائدة حققت معلماً هاماً، على الرغم مما واجهته من صعوبات على مختلف المستويات. وتمثل الإحساس العام في أن عملية تقديم التقارير تسهم في تنفيذ الاتفاقية فيما يتصل بتشجيع التنسيق فيما بين مختلف الوزارات، والمجتمع المدني والمساهمة في إيجاد فهم أفضل للاتفاقية لدى عامة الجمهور.

٤٣- وأبرز العديد من أعضاء اللجنة الصعوبة الكامنة في تقرير السياسات والتدابير الثقافية التي تتصل اتصالاً مباشراً بأهداف الاتفاقية وتدعمها. وجرى التأكيد، في هذا الصدد، على أهمية الأمثلة الإيضاحية للسياسات والتدابير ذات الصلة، لمساعدة الأطراف في هذه المسألة. ورحبت اللجنة بقائمة الموجودات الإلكترونية الجديدة من الأمثلة الابتكارية المختارة، المتاحة على الموقع الشبكي للاتفاقية.

٤٤- وتضمنت المقترحات الأخرى القائمة على تجارب الأطراف فيما يتصل بالعملية الأولى لتقديم التقارير ما يلي:

- تعديل الإجراءات بغية إشراك جهات الاتصال الوطنية على نحو أفضل؛
- كفاءة التعاون الجيد بين مختلف الوزارات على الصعيد الوطني، خاصة فيما يتصل بالإشارة في التقارير إلى المعاملة التفضيلية وإدماج الثقافة في السياسات الإنمائية؛
- بذل جهود لجمع المزيد من المدخلات من المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والهيئات الأكاديمية؛
- التماس السبل للاستفادة من قواعد وشبكات المعلومات الموجودة في فرادى البلدان.

٤٥- وتقرر إجراء تبادل مباشر في الآراء بين الأطراف والخبراء الذين أعدوا مساهمات في ملخص الأمانة التحليلي، لمساعدة الأطراف في تحديد مواضيع معينة ذات أهمية مشتركة ضمن المواضيع العامة للاتفاقية وصلتها بالصكوك الدولية الأخرى، والتركيز على هذه المواضيع.

٤٦- وأشير في أثناء المناقشة إلى أنه ينبغي ألا يضع الإطار العام للتقارير الدورية عبئاً أكبر مما ينبغي على كاهل الأطراف. وتم التأكيد على أن الأطراف اتفقت دائماً على أن يسمح لها الإطار العام بمرونة كافية في إعداد التقارير. وذكر بعض أعضاء اللجنة أنه يمكن تحسين الإطار العام بمراعاة الدروس المستفادة، كيما تكون التقارير أكثر تركيزاً وأكثر دقة فيما تستهدفه.

٤٧- وطلبت اللجنة تعاريف أوضح لبعض المصطلحات مثل "السياسات الثقافية"، و "التنمية المستدامة"، وأكدت على ضرورة تخصيص مكان في النموذج لوصف سردي للرؤية السياسية الثقافية العامة للبلد. وأبدت أيضاً ملاحظة مؤداها أن النموذج وُضع على الإنترنت في وقت متأخر إلى حد ما، مما تسبب في إيجاد صعوبات لبعض الأطراف. إلا أنه أشير من ناحية أخرى إلى أن النموذج، بما تضمنه من أسئلة دقيقة، كان مفيداً في توجيه عملية إعداد التقارير، وبصفة خاصة في كونه أداة للتأكد من أن مختلف الوزارات بذلت جهداً لتلخيص وتجميع مدخلاتها وتقديم معلومات محددة عما تم وضعه من سياسات وتدابير.

٤٨- وأشارت اللجنة إلى أن التقارير وفرت مؤشراً جيداً على الطريقة التي تُفسر بها الاتفاقية بعد خمس سنوات من نفاذها. ودُكر أن عدداً من الأطراف وسع نطاق التركيز الأصلي لاتفاقية سنة ٢٠٠٥ كي يغطي كامل نطاق ميادين السياسات الثقافية. ودُكر، استناداً إلى أن أطرافاً كثيرة أشارت في تقاريرها إلى التراث الثقافي غير المادي و/أو كامل نطاق سياساتها الثقافية، أنه يوجد قدر من البلبلة فيما يتصل بنطاق تطبيق اتفاقية سنة ٢٠٠٥. وأشارت اللجنة إلى أنه يلزم أن يكون هناك تمييز أوضح بين نطاق تطبيق كل من اتفاقيتي سنة ٢٠٠٣ وسنة ٢٠٠٥. وتم، بناء على ذلك، إبراز أهمية التفكير في الصلة والتكامل بين الاتفاقيتين.

٤٩- وأشارت قلة من الأطراف إلى حلول لبعض التحديات التي تبرز عند تنفيذ الاتفاقية على الصعيد الوطني. وأتفق على أنه يلزم على الهيئات الرئيسية للاتفاقية والجهات المعنية فيما يتعلق بها التفكير على نحو أكبر في هذه المسائل وتحديد حلول ممكنة لها.

٥٠- وأشير في النهاية إلى أنه لم يتسن حتى الآن إجراء دراسة كافية لعدد من المسائل الهامة المتصلة بالتنفيذ عن طريق عملية تقديم التقارير، وهي:

- التحديات الكامنة في الرقمنة؛
- دور هيئات البث الإذاعي العام؛
- وضع الفنان، بما في ذلك حرية التعبير الفني، وحرية الإبداع؛
- دور شركات القطاع الخاص والشراكات بين القطاعين الخاص والعام.

ملخص للتدابير التي اتخذتها الأمانة بعد الدورة السادسة للجنة

٥١- تنفيذاً للفقرة ١١ من المبادئ التوجيهية، ما برحت الأمانة تتلقى، وتسجل، وتقر بتسلم تقارير قدمتها الأطراف بعد الدورة السادسة للجنة، المعقودة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢^{١١}. وستتاح هذه التقارير للأطراف قبل الدورة السابعة للجنة، وللجمهور عقب الدورة، وفقاً للفقرة ٧ من القرار ٣ م أ/١٠.

٥٢- وتنفيذاً للفقرتين ٨ و ٩ من قرار اللجنة الدولية الحكومية ٤/٦ الذي اتخذته اللجنة في دورتها العادية السادسة، تعاونت الأمانة مع معهد اليونسكو للإحصاء، من أجل تحليل نموذج الملحق الإحصائي في ضوء ردود الأطراف، وتقديم تقرير عن التقدم المحرز في تنقيحه (انظر الوثيقة الإعلامية CE/13/4.CP/INF.9). واستكملت الأمانة أيضاً الصفحات الشبكية المخصصة لتقديم التقارير الدورية، وأتاحت، في أوائل عام ٢٠١٣، تجميعاً يسهل استعماله للمبادئ التوجيهية، والتعاريف، والنصائح.

٥٣- وتنفيذاً للفقرة ١٢ (١) من قرار اللجنة الدولية الحكومية ٤/٦ الذي اتخذته اللجنة في دورتها العادية السادسة (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢)، وفيما يتصل بمداولات اللجنة بشأن تقديم التقارير الدورية، استكملت اللجنة نموذج التقارير وأعدت نشره في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. وبهذا تكون الأمانة قد:

- أوضحت العديد من التعاريف، بما فيها مصطلح "السياسات الثقافية" ومصطلح "التنمية المستدامة"؛
- أوجدت مكاناً في نموذج التقرير لإدراج وصف سردي للرؤية السياسية الثقافية العامة للبلد؛
- أدرجت تمييزاً بين هدف ونطاق تطبيق اتفاقية صون التراث الثقافي غير المادي لعام ٢٠٠٣ (السياسات والتدابير الرامية إلى صون عناصر التراث غير المادي) وهدف ونطاق تطبيق اتفاقية سنة ٢٠٠٥ (السياسات والتدابير الرامية إلى تعزيز وحماية تنوع أشكال التعبير الثقافي).

٥٤- ووفقاً للفقرة ١٢ (٢) من قرار اللجنة الدولية الحكومية ٤/٦ الذي اتخذته اللجنة في دورتها العادية السادسة، تنهض الأمانة بالتعاون مع المكاتب الميدانية لليونسكو والمجتمع المدني بإعداد برنامج تدريبي للأطراف بشأن إعداد التقارير الدورية التي تقدم كل أربع سنوات، كجزء من برنامجها الأكبر لبناء القدرات فيما يتعلق باتفاقية سنة ٢٠٠٥، وتلتمس موارد خارجة عن الميزانية لتنفيذه. ويمكن أن تتضمن العناصر الرئيسية لهذا البرنامج التدريبي ما يلي:

^{١١} في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٣، كانت ٨ أطراف إضافية قد قدمت تقاريرها إلى الأمانة وهي: أرمينيا، وبوركينا فاسو، ورومانيا، وصربيا، والصين، وغواتيمالا، وكمبوديا، وكوت ديفوار.

(١) إجراء تقييمات للاحتياجات، بالتعاون مع المكاتب الإقليمية لليونسكو، وتخطيط تدخلات تدريبية إقليمية؛

(٢) وضع مواد وأدوات تدريبية وتكييفها وترجمتها، بما في ذلك ما يتعلق منها بتحليل السياسات وجمع الإحصاءات الثقافية؛

(٣) تنظيم ٦ حلقات تدريبية إقليمية لتدريب المدربين، بهدف إنشاء شبكة للمدربين المحليين الذين يمكنهم القيام، عند الطلب، بتنظيم حلقات تدريبية وطنية، بما في ذلك إجراء المشاورات التي تشارك فيها جهات معنية متعددة، وتقديم المساعدة في جمع البيانات؛

(٤) كفاءة إجراء مشاورات على سبيل المتابعة، وتقديم المساعدة؛

(٥) رصد أثر البرنامج وتقييمه.

ويمكن أن تتضمن النتائج المرجوة من هذا البرنامج ما يلي:

(١) زيادة بنسبة ٥٠ في المائة في عدد التقارير الدورية التي تقدم كل أربع سنوات، التي يجري إعدادها وتقديمها؛

(٢) تحديد الخبراء المحليين وتدريبهم؛

(٣) وضع برامج وطنية تتعدد فيها الجهات المعنية، وتشارك فيها جهات فاعلة من الحكومة والمجتمع المدني؛

(٤) إنشاء آليات وطنية لجمع المعلومات والبيانات للقيام بالرصد المنتظم لتنفيذ السياسات والبرامج وآثارها، وإدخال ذلك في الاستكمالات المقبلة للتقرير الدوري الذي يقدمه البلد كل أربع سنوات؛

(٥) تنفيذ وتعهد منتدى إلكتروني للخبراء المحليين من كل أنحاء العالم لتشاطر الخبرات، واستكمال المواد والأدوات التدريبية.

وستنهض الأمانة، عقب المداولات التي سيجريها مؤتمر الأطراف بشأن هذه الأنشطة الرئيسية، بإعداد خطط عمل تفصيلية، مشفوعة بتقديرات للميزانية لفترة العامين القادمة.

٥٥ - وقد يرغب مؤتمر الأطراف في اعتماد القرار التالي:

مشروع القرار ٣ م أ/١٠

إن مؤتمر الأطراف،

١ - وقد درس الوثيقة CE/13/4.CP/10 وملحقها، والوثائق الإعلامية CE/13/4.CP/INF.7، و CE/13/4.CP/INF.8، و CE/13/4.CP/INF.9،

٢ - وإذ يشير إلى قراره ٣ م أ/٧ و ٣ م أ/١٠، وقراري اللجنة ٤/٥ و ٤/٦،

٣ - وإذ يحيط علماً بملخص الأمانة التحليلي، كما هو وارد في ملحق الوثيقة CE/13/4.CP/10،

٤ - يقرر أن تقدم الأطراف التي صدقت على الاتفاقية في عام ٢٠١٠ أولى تقاريرها الدورية التي تقدم كل أربع سنوات إلى الأمانة قبل ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٤، وأن تقدم الأطراف التي صدقت على الاتفاقية في عام ٢٠١١ تقاريرها قبل ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥؛

٥ - يطلب من الأمانة أن تدعو الأطراف التي صدقت على الاتفاقية في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ إلى تجميع تقاريرها الدورية التي تقدم كل أربع سنوات في موعد غايته ستة أشهر قبل الموعد النهائي المحدد لتقديمها، على النحو الذي تنص عليه الفقرة ٤ أعلاه،

٦ - يطلب كذلك من الأمانة أن تستكمل ملخصها التحليلي الاستراتيجي الذي يركز على أنشطة فعلية للتقارير الدورية التي تقدم كل أربع سنوات والتي ترد كل عام، وأن تقدمه إلى اللجنة مشفوعاً بممارسات جيدة إضافية، والملخصات التنفيذية للتقارير، والتقارير ذاتها، للتداول بشأنها،

٧ - يشجع الأطراف على توفير موارد خارجة عن الميزانية لتنظيم برنامج تدريبي على إعداد التقارير، ولتنفيذ نظام علمي لإدارة المعارف يرمي إلى تنفيذ المادتين ٩ و ١٩ من الاتفاقية،

٨ - يفوض إلى اللجنة إعادة دراسة المبادئ التوجيهية التنفيذية للمادة ٩، بما في ذلك الإطار العام للتقارير الدورية التي تقدم كل أربع سنوات الملحق بها، وتنقيحها حسب الاقتضاء، على أساس الخبرات المكتسبة، وتقديم نتائج أعمالها إلى مؤتمر الأطراف في دورته العادية الخامسة لإقرارها،

٩ - يدعو اللجنة إلى أن تقدم له في دورته القادمة التقارير الدورية التي تقدم كل أربع سنوات مشفوعة بتعليقاتها، ويطلب من الأمانة أن تقدم له الملخص التحليلي للتقارير الدورية التي وردت لها.

الملحق العاشر

ملخص الأمانة التحليلي للتقارير الدورية التي تقدمها الأطراف كل أربع سنوات

أولاً - مقدمة

١ - اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي لعام ٢٠٠٥ صك دولي ملزم قانونا يتمثل هدفه في كفالة أن يكون بوسع الفنانين، والمهنيين الثقافيين، والعاملين في هذا المجال، والمواطنين في جميع أرجاء العالم إبداع مجموعة واسعة من السلع والخدمات والأنشطة الثقافية، وإنتاجها، وتوزيعها، ونشرها، والتمتع بها، بما في ذلك ما يتعلق بهم من هذه السلع والخدمات والأنشطة. وتؤكد الاتفاقية، علاوة على ذلك، على أن مبادئ الانتفاع المنصف، والانفتاح، والتوازن على الصعيد الدولي تقتضي وجود قطاعات ثقافية دينامية وقابلة للاستمرار على الصعيد القطري. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق توفير أطر قانونية ومالية وسياسية، وتعزيز القدرات المهنية، وتقوية الهياكل التنظيمية التي تؤثر تأثيراً مباشراً على مختلف مراحل سلسلة القيمة الثقافية.

٢ - وأصبحت الاتفاقية، منذ اعتمادها في عام ٢٠٠٥، ينظر إليها على نحو متزايد على أنها توفر إطاراً يمكن أن يتصدى لتحديات الألفية الجديدة من خلال:

- تشجيع اتباع نهج متكامل لوضع السياسات الثقافية يتناول مختلف مراحل سلسلة القيمة الثقافية؛
- التسليم بأن نظام إدارة الثقافة ينطوي على مجموعة من العناصر الحكومية وغير الحكومية الفاعلة ويقتضي المشاركة النشطة من جانب مجموعة متنوعة من الأصوات في عمليات وضع السياسات، فضلاً عن تشاطر المسؤولية في تنفيذ السياسات؛
- السعي إلى تلبية الاحتياجات الخاصة للأفراد (مثل النساء) والمجموعات الاجتماعية (مثل الأشخاص الذين ينتمون إلى الأقليات أو إلى الشعوب الأصلية) والعقبات التي يواجهونها نتيجة لمشاركتهم في مختلف مراحل سلسلة القيمة الثقافية؛
- اقتراح رؤية للتنمية تأخذ الثقافة في الاعتبار التام كدافع للاقتصادات الوطنية، والوثام الاجتماعي، ورفاهة الأفراد، وتتطلب، بناء على ذلك، مشاركة شتى الوزارات والإدارات الحكومية؛
- تصميم أشكال جديدة من التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف ترمي إلى دعم الصناعات الثقافية والإبداعية في البلدان النامية، وتيسر تدفق السلع والخدمات الثقافية وتنقل الفنانين والمبدعين عبر العالم.

٣ - غير أن أطرافاً عديدة أوضحت أن تفسير الاتفاقية وتنفيذها في شكل سياسات وتدابير وطنية عملية بالغة التعقيد. ومن المفيد أن تتشاطر الأطراف المعلومات عما اتخذته من تدابير لتنفيذ الاتفاقية، وما تواجهه في سبيل ذلك من تحديات، وما توصلت إليه من حلول ابتكارية للتغلب على هذه التحديات.

٤ - ويسترشد التحليل المقدم في هذا الملخص بالتقارير الدورية الرباعية السنوات البالغ عددها ٤٥ والمقدمة من الأطراف إلى الأمانة حتى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٢، بما فيها: ١٧ طرفاً من المجموعة الأولى، ٩ أطراف من المجموعة الثانية، و ١٠ أطراف من المجموعة الثالثة، وطرفان من المجموعة الرابعة، وطرفان من المجموعة الخامسة (أ)، و ٤ أطراف من المجموعة الخامسة (ب). أما التقرير الخامس والأربعون فهو التقرير المقدم من الاتحاد الأوروبي.

٥ - وتتضمن ٢٨ من هذه التقارير ملحقاً للمصادر والإحصاءات. ويمكن أن تيسر المعلومات المقدمة وضع قائمة مفيدة بمراجع ذات صلة كموارد للمعرفة لاستخدامها في المستقبل. وفي حين قدمت بعض الأطراف معلومات إحصائية شاملة، فإن الأرقام المقابلة ليست متاحة عن كثير من المجالات. وهذه مسألة معروفة وقائمة منذ وقت طويل في ميدان الإحصاءات الثقافية في جميع مناطق العالم.

٦ - وتولي تحليل التقارير والملحقات، في مجموعها، خمسة خبراء دوليين^{١٢} يتناولون الأولويات التي تقرر أن تقدم أطراف الاتفاقية تقارير عنها، بما فيها: السياسات والتدابير الثقافية؛ والتعاون الدولي والمعاملة التفضيلية؛ والثقافة والتنمية المستدامة؛ واشتراك المجتمع المدني في تنفيذ الاتفاقية. وترد في نهاية كل قسم مجموعة مختارة من التدابير التي ارتأت الأطراف أنها مبتكرة أو تمثل ممارسة جيدة، ويرد في الملحق الثاني تفصيل لها.

٧ - والتحليلات والأمثلة المقدمة كلها مستمدة على نحو حصري مما هو وارد من التقارير الدورية الرباعية السنوات. ومن الأهمية بمكان التأكيد على أنه يتعين على الأطراف جميعها، من أجل تقديم صورة عالمية عن تنفيذ الاتفاقية على الصعيد القطري وتوفير قائمة تمثيلية ومتوازنة بالأمثلة المبتكرة من كل بقاع العالم، أن تقدم تقاريرها الدورية الرباعية السنوات.

ثانياً - السياسات والتدابير الثقافية الرامية إلى تعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي^{١٣}

الاختلافات في تفسير الهدف والنطاق العامين للاتفاقية

٨ - مع ارتفاع معدل التصديق على الاتفاقية وتكاثر أوجه فهم نصها، يزداد اتساع نطاق بؤرة اهتمام الاتفاقية ومقصدتها الأصليين - إعادة تأكيد الحقوق السيادية للدول في اعتماد سياسات وتدابير ترمي إلى حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي - وذلك بطريقة قد تبين على نحو أوثق نطاق الإعلان العالمي بشأن التنوع الثقافي المعتمد عام ٢٠٠١.

٩ - والواقع أن "التنوع" أصبح مصطلحاً توجيهياً أو فكرة مهيمنة لوضع السياسات الثقافية، وتدل نتائج التقارير الدورية التي تقدم كل أربع سنوات على أن حكومات عديدة عبر العالم قد فسرت الاتفاقية على أنها نموذج لكامل عملية وضع السياسات في المجال الثقافي. ويتجلى هذا التطور على نحو أكبر في التفسيرات المتعددة لمصطلح "أشكال التعبير الثقافي" التي ذهبت إلى ما هو أبعد من "السلع والخدمات الثقافية التي يجري إنتاجها بالوسائل الصناعية أو الرقمية". وكان من نتيجة ذلك أن طبق عدد من

^{١٢} تيريسا هوفيرت دي توريجانو (إسبانيا)، ويوديشيز راج إيسار (الهند)، وكيث نيرس (بربادوس)، وديفيد ثروسي (أستراليا)، ومايك فان غران (جنوب أفريقيا).

^{١٣} يسترشد هذا القسم من التقرير بالتحليل المستعرض الذي أعده يوديشيز راج إيسار.

الأطراف إطار اتفاقية عام ٢٠٠٥ على الكثير من الأشكال والمظاهر الثقافية التي قد تدخل في نطاق اتفاقية صون التراث الثقافي غير المادي لعام ٢٠٠٣.

السياسات والتدابير الثقافية في مختلف مراحل سلسلة القيمة

١٠- طلب إطار تقديم التقارير توفير معلومات عن السياسات والتدابير الثقافية التي تنفذها الأطراف لتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي في مختلف مراحل الإبداع، والإنتاج، والتوزيع، والنشر، والمشاركة، والتمتع. ويُقصد بالتدابير تلك التي تثير الإبداع، وتشكل جزءا من بيئة تمكينية للمنتجين والموزعين المستقلين العاملين في الصناعات الثقافية، وكذلك من يتيحون للجمهور عامة إمكانية الانتفاع بالأشكال المتنوعة للتعبير الثقافي.

١١- وتحدد الفقرة الفرعية ٦ من المادة ٤ من الاتفاقية المعنونة "التعاريف" الهدف الرئيسي للسياسات والتدابير الثقافية التي يتعين تقديم تقارير عنها وتمثل في "إبداع السلع والخدمات الثقافية، وإنتاجها، ونشرها، وتوزيعها، والانتفاع بها". وتورد المادة ٦ مجموعة من السياسات والتدابير المحتملة التي يمكن توحيها. وتتناول المادة ٧ التدابير التي تولي العناية الواجبة للظروف والاحتياجات الخاصة بالنساء وبشقي الفئات الاجتماعية، بما في ذلك الأشخاص الذين ينتمون إلى الأقليات وإلى الشعوب الأصلية". وتعني هذه "العناية" اعتماد سياسات وتدابير ترمي إلى التغلب على الحواجز التي تحول دون اشتراكهم في مختلف مراحل سلسلة القيمة (مثل تدابير محددة لدعم الفنانات). وتتوخى المادة كذلك "أن تسعى الأطراف أيضا إلى الاعتراف بأهمية إسهام الفنانين وجميع المشاركين في عملية الإبداع، والأوساط الثقافية، والمنظمات التي تدعم الفنانين في عملهم، وبدورهم المحوري في إثراء تنوع أشكال التعبير الثقافي". وتحدد المبادئ التوجيهية التنفيذية المتعلقة بالمادة ٧ المعنونة "تدابير لتعزيز أشكال التعبير الثقافي" بشيء من التفضيل تدابير معينة يمكن اتخاذها في كل مرحلة من سلسلة القيمة.

١٢- وفي حين أن أطرافا قليلة، بوجه عام، أشارت في تقاريرها على نحو قصري إلى السياسات والتدابير المعتمدة بشأن السلع والخدمات الثقافية التي تتكون منها الصناعات الثقافية (مثل فرنسا وكندا)، فإن ما يقرب من نصف الأطراف يشير في تقاريره إلى وجود تركيز سياسي رئيسي على الصناعات الثقافية وتقوية سلسلة القيمة، مع الإشارة أيضا إلى سياسات وتدابير تتصل بالثقافة في حد ذاتها. ولا يشير ثلث الأطراف تقريبا في ردوده على نحو يُذكر إلى السلع والخدمات الثقافية. ويتضمن التركيز السياسي الرئيسي الذي تشير إليه هذه الأطراف التراث الثقافي والمتاحف (مثل إكوادور، وبوليفيا، وشيلي، وهنغاريا) أو الثقافات التقليدية و/أو الأصلية، بما فيها ثقافات الأقليات أو المهاجرين (مثل أيرلندا، وباراغواي، وبلغاريا، وشيلي، وكوبا، والمكسيك، وهنغاريا). وتشير أطراف مثل كوبا، ولكسمبرغ، وموناكو في تقاريرها إلى الإبداع الفني عامة. وتفسح أطراف أخرى مثل قبرص، وهنغاريا، واليونان في تقاريرها مجالا سياسيا خاصا للممارسات الثقافية لمواطنيها المقيمين في الخارج.

١٣- ويتمثل الاتجاه السائد، عند دراسة الأهداف المعلنة التي تنشدها الأطراف في البلدان النامية فيما يتصل بوضع السياسات وتنفيذ التدابير، في تعزيز توزيع السلع والخدمات الثقافية والتمتع بها. وتتسم الأهداف السياسية المتعلقة بالإبداع والإنتاج بأنها شائعة جدا ولكنها أقل انتشارا. ويتضح من هذا النمط للإجراءات والنفقات السياسية الثقافية أن الحاجة تقوم إلى تقوية الآليات والحوافز التمكينية للإنتاج الثقافي في حد ذاتها. وعلاوة على ذلك، تمثل السياسات الموجهة نحو المرأة ما يقل عن ثلث ردود

الأطراف، مما يدل بدوره على ضرورة الدعوة إلى اتخاذ تدابير في المجال الثقافي تراعي المنظور الجنساني وترمي إلى إجراء تحولات فيه.

١٤- ويرد أدناه ملخص لأنواع المختلفة من التدابير التي أشارت الأطراف إليها في تقاريرها في مختلف مراحل سلسلة القيمة الثقافية والتي تستهدف: إثراء الإبداع، وتكوين جزء من بيئة تمكينية للإنتاج والتوزيع، وتيسير انتفاع الجمهور عامة بتنوع أشكال التعبير الثقافي.

١٥- ويمكن وصف الردود المقدمة من الأطراف والتي يشار إليها على أنها **تشري الإبداع** بأنها تلك التي توفر: '١' الدعم المباشر للفنانين والمبدعين، لأغراض منها إبداع أعمال جديدة، و '٢' الدعم غير المباشر لإتاحة الوقت والمكان والفرص لوضع أفكار ورؤى جديدة. وكان من بين السياسات والتدابير التي تناولتها التقارير في أحيان كثيرة ما يلي:

- الدعم المالي المباشر للفنانين (غالبية الأطراف المقدمة للتقارير)؛
- التشريعات المتعلقة بوضع الفنان (مثل ألمانيا، وبيرو، والجزيل الأسود، وكندا، وليتوانيا، ومنغوليا، وناميبيا، والنرويج، والنمسا)؛
- المخططات الحاضنة للفنانين والفنانات الشباب (مثل النمسا)؛
- الدعم لتنقل الفنانين، وبخاصة في السياق الإقليمي أو دون الإقليمي (مثل بوليفيا، وشيلي، وقبرص، والاتحاد الأوروبي)، وإنشاء أماكن لإقامة الفنانين (مثل الأرجنتين، وتونس)؛
- الدعم للاستخدام الأفضل لآليات حقوق التأليف والنشر (مثل الدانمرك، وسلوفينيا، وعمان، وناميبيا، واليونان، والاتحاد الأوروبي).

١٦- وبالإضافة إلى هذه التدابير، تسهم برامج التدريب والتعليم الرامية إلى بناء المهارات المهنية أيضا في تحقيق الأهداف السياسية المتمثلة في إثراء الإبداع. ولا يقتصر هذا على التدريب النظامي في مدارس الفنون فحسب، وإنما يشمل أيضا برامج التدريب في ميدان الصناعات الثقافية (أنظر أيضا المبادئ التوجيهية التنفيذية للمادة ١٠ من الاتفاقية. ويوفر برنامج مشترك بين الوزارات في الأرجنتين، على سبيل المثال، التدريب لعدد ١٥٠٠ شاب لتنمية مهارات مثل الإنتاج السمعي البصري، والتصوير، وفنون الأداء، والإضاءة، والصوت، والتكنولوجيات الإذاعية الجديدة، وإصلاح الآلات الموسيقية، وغيرها، تتسم بأنها أساسية الأهمية للتنمية المهنية في القطاعات التي تتكون منها الصناعات الثقافية. وقد التحق الخريجون الأوائل من هذا البرنامج بوظائف في المجالات التي حصلوا على تدريب من أجلها. وفي النمسا، اعتمدت الوزارة الاتحادية للتربية والفنون والثقافة برنامجا توجيهيا للفنانين لدعم نقل المعارف الفنية فيما بين الفنانين المتمرسات والفنانات الصاعدات، عن طريق حلقات العمل، واجتماعات الترابط، والإشراف.

١٧- والسياسات والتدابير التي يمكن النظر إليها على أنها تشكل جزءاً من تهيئة بيئة تمكينية لإنتاج وتوزيع السلع والخدمات الثقافية التي تتكون منها الصناعات الثقافية هي تلك التي تستهدف دعم وسائل الإنتاج والنفاذ إلى مؤسسات وشبكات وبرامج التوزيع.

وتمثلت تدابير الإنتاج التي يشار إليها في أحيان كثيرة في التقارير في:

- التمويل المباشر لإنتاج المحتوى الثقافي المحلي (غالبية الأطراف المقدمة للتقارير)؛
- دعم إيجاد وتشغيل بنى أساسية وهيئات للإنتاج، مثل شركات أو شبكات الصناعة الثقافية (مثلما هو حاصل في الأرجنتين، وأستونيا، وإكوادور، وألمانيا، وباراغواي، والبرازيل، وبلغاريا، وفرنسا، وكندا، وموناكو، والاتحاد الأوروبي)؛
- حلقات العمل الرامية إلى بناء الكفاءات المتعلقة بالإنتاج والمهارات الفردية المتصلة بمباشرة الأعمال الحرة (مثلما هو حاصل في الأرجنتين، والبرازيل، وبيرو)؛
- النظم التي تجبي ضرائب على عائدات الصناعات الثقافية العامة والخاصة لإعادة استثمارها في عمليات الإنتاج الوطنية (مثلما هو حاصل في بولندا)؛
- نظم الإنتاج المشترك (مثلما هو حاصل في الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه).

وتمثلت تدابير التوزيع التي يشار إليها في أحيان كثيرة في التقارير في:

- المخططات المحلية أو الوطنية لبناء القدرات على التوزيع و/أو التسويق في مختلف ميادين الإنتاج الفني أو الثقافي (مثلما هو حاصل في أستونيا، وإكوادور، والبرازيل، وتونس، وسلوفاكيا، وقبرص، ومنغوليا، والنمسا، ونيجيريا، والاتحاد الأوروبي)؛
- استحداث آليات توزيع محلية، بما في ذلك إيجاد بنى أساسية مادية للإنجاز في ميداني الفنون والثقافة (مثلما هو حاصل في الجبل الأسود)؛
- وضع حصص للمحتوى (مثلما هو حاصل في البرتغال، وفرنسا، وكندا)؛
- اتخاذ تدابير لتشجيع تصدير السلع والخدمات الثقافية (مثلما هو حاصل في الأرجنتين، وأستونيا، وتونس، وعمان، وفنلندا، وكندا، والنمسا)؛
- وضع سياسات إعلامية، بما في ذلك تعزيز وسائل الإعلام العامة والتنوع فيها (مثلما هو حاصل في الأرجنتين، وأوروغواي، وبيرو، والجبل الأسود، والدانمرك، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وسويسرا، وفرنسا، والنرويج، والنمسا)؛

- دعم أو تنظيم الأحداث الترويجية مثل "الأسواق" أو "المعارض" أو "المهرجانات" أو "السنوات" (مثلما هو حاصل في الأرجنتين، واستونيا، وإكوادور، وبيرو، والجبل الأسود، واليونان)؛

١٨- وفي كثير من البلدان، بدأت الجهات المعنية في القطاعين العام والخاص العمل معا لوضع برامج للإنتاج والتوزيع، فضلا عن إيجاد مجموعات قطاعية لتعزيز القدرات التنافسية للمنتجين على الصعيد المحلي وإتاحة الفرص لتوزيع أعمالهم على الصعيد الوطنية والإقليمية والدولية. وأفضت هذه البرامج الموجهة إلى نتائج مثيرة للاهتمام. وعلى سبيل المثال، أكدت *الدانمرك* في تقريرها أن الدعم المقدم إلى صناعتها السينمائية المحلية أدى إلى زيادة الصادرات من الأفلام الدانمركية (إذ يوزع الآن قرابة ٤٠ في المائة من الأفلام خارج الدانمرك). وفي *النمسا*، أدت الاستثمارات الرامية إلى دعم الصناعات الثقافية المحلية وتصدير السلع والخدمات الثقافية في الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠ إلى زيادة المبيعات غير المحلية في عام ٢٠١١ لما يزيد على ٤٠٠ من مباشري الأعمال الحرة في النمسا، وبلغ نصيب الصادرات من الصناعات الإبداعية ٢٦ في المائة. وفي *كندا*، أدت الاستثمارات الجراه عن طريق البرنامج المعنون "الأعمال الموسيقية الجديدة" (٢٠١٠-٢٠١١) والممول بالشراكة مع إدارة التراث الكندية والقطاع الحالي، إلى إنتاج ٢٩٣ ألبوما وتقديم المساعدة إلى ما يربو على ١٠٠٠ مشروع. وفي *كويك*، تقدم جمعية تنمية المشاريع الثقافية الدعم لعمليتي الإنتاج والتوزيع، وتحفز الاستثمار الذي يقوم به القطاع الخاص في الصناعات الثقافية والذي مكن هذه الصناعات من تقديم خدمات مالية مماثلة لتلك المقدمة من مصرف للاستثمار إلى ما يزيد على ٢٠٠٠ من المشاريع والمنظمات الثقافية أو العاملة في مجال الاتصالات في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١. وفي *أوروغواي*، أنشئت مجموعات للصناعة الثقافية والإبداعية بدعم من الشركات الخاصة والمؤسسات الحكومية كليهما، وكان آخرها مجموعة موسيقية أنشئت في عام ٢٠١١.

١٩- ولقد وُضعت السياسات والتدابير الثقافية الرامية إلى تعزيز الانتفاع بالأشكال المتنوعة للتعبير الثقافي بما يتماشى عادة مع هدف زيادة مشاركة الجماهير في الحياة الثقافية كوسيلة للارتقاء بنوعية حياتهم بوجه عام. وقد أشير في التقارير في أحيان كثيرة إلى الأنواع التالية من التدخلات:

- تعزيز "محو الأمية" الثقافية والإعلامية (غالبية الأطراف المقدمة للتقارير)؛
- تعزيز انتفاع الأشخاص الذين ينتمون إلى الأقليات، والشعوب الأصلية، والشباب، والنساء بالحياة الثقافية ومشاركتهم فيها (غالبية البلدان المقدمة للتقارير)؛
- تعزيز انتفاع المحرومين اجتماعيا، والأشخاص ذوي الإعاقة، والمسنين، ومشاركتهم (مثلما هو حاصل في إسبانيا، والبرتغال، والنرويج)؛
- تخفيض الحواجز المتعلقة بالأسعار التي تحول دون الانتفاع بالسلع الثقافية، عن طريق تدابير مثل ضريبة القيمة المضافة المخفضة أو الصفرية (مثلما هو حاصل في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي).

٢٠- وتقوم أطراف عديدة بتوزيع قسائم على فئات معينة من السكان للنفاد بالجمان أو بأسعار مخفضة إلى الأحداث الفنية. وتوفر *الدانمرك* للأطفال والشباب تحت سن ١٨ إمكانية النفاد بالجمان إلى جميع المتاحف التي تحصل على إعانات من الحكومة؛ ويقدم مشروع "عصا المشي الثقافية" في *النرويج* إعانات للأنشطة الثقافية للمواطنين المسنين؛ ويكفل برنامج "تذاكر الثقافة" في

البرازيل إمكانية نفاذ المراهقين والشباب من الفئات المحرومة إلى المسارح، أو دور السينما، والحفلات الموسيقية، ومباريات كرة القدم وكرة السلة، وأنشطة الكرنفالات بالمجان.

٢١- ويبدل عدد من الأطراف جهودا لتلبية الاحتياجات الخاصة لمناطق هذه الأطراف ومقاطعها، وأوساطها اللغوية، والأشخاص الذين ينتمون إلى الأقليات وإلى الشعوب الأصلية، مع التأكيد على دور هيئات الإذاعة العامة في كفالة المشاركة المنصفة في الحياة الثقافية والانتفاع بأشكال التعبير الثقافي. وتقدم ليتوانيا، على سبيل المثال، الدعم لهيئتها الوطنية للإذاعة والتلفزيون العاملة باللغات الروسية، والبييلوروسية، والبولندية، والأوكرانية، بالإضافة إلى الليتوانية، وتؤكد على أن هذه الإذاعات جزء أساسي من رسالة الهيئة الوطنية للإذاعة والتلفزيون. وتقدم هيئة الإذاعة الكندية، كهيئة إذاعة وطنية عامة، برامج إذاعية وتلفزيونية تبرز الطبيعة المتعددة الثقافات والأعراق لكندا، والاحتياجات والظروف المختلفة لكل جماعة لغوية رسمية من أجل الإسهام في إيجاد وعي وطني مشترك وهوية مشتركة.

أمثلة ابتكارية مختارة:

سوق الصناعات الثقافية في الأرجنتين: مثال ابتكاري للتعاون بين مختلف الوكالات العامة والعناصر الفاعلة في القطاع الخاص وخبراء الصناعة الثقافية.

برنامج تطوير الصناعات الإبداعية النمساوية: يرمي إلى تعزيز القدرة التنافسية والابتكارية للصناعات الإبداعية النمساوية، من خلال التدريب والتعليم والخدمات الاستشارية.

سياسة السينما في البرازيل: تبرهن، بالاقتران مع تدابير تشريعية جديدة وصندوق جديد للأنشطة السمعية البصرية، على اتباع نهج متكامل لتقديم الدعم في كامل سلسلة القيمة السينمائية.

سياسة الكتاب الفرنسي: تستهدف حماية المبدعين، وتشكل تصديا فعالا للتحديات الاقتصادية والتكنولوجية التي تواجه القطاع الثقافي. وهي نموذج متبع على نطاق واسع، وخصوصا في أوروبا وأمريكا اللاتينية.

مبادرة الصناعات الثقافية والإبداعية في ألمانيا: مثال للبنى الأساسية المتسقة والمتكاملة للمعلومات وبناء القدرات، التي أنشأتها السلطات الاتحادية لمساعدة الأفراد والشركات في القطاع الثقافي.

البرنامج الثقافي الوطني في المكسيك للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٢: يجسد رؤية سياسية شاملة تجمع على نحو تام بين الوعي بالتنوع الثقافي وتعزيزه، فيما يتصل بالسلع والخدمات الثقافية والتنوع العرقي الثقافي في البلد.

المركز الثقافي المتعدد الأغراض في الجبل الأسود: صُمم لأن يكون حاضنا لإنتاج شتى الأشكال الفنية وعرضها وتوزيعها، بما في ذلك فنون الأداء، والهندسة المعمارية، والسينما، والفيديو، فضلا عن كونه دافعا للتنمية الثقافية على الصعيد المحلي وفي كل أنحاء الجبل الأسود.

البرنامج المشترك للصناعات الإبداعية الجامعة في بيرو: يستهدف إتاحة إمكانية النفاذ إلى الأسواق وتشاطر النماذج العملية الناجحة في "الصناعات الثقافية الجامعة".

مبادرة "الأحياء الحرجة" في البرتغال: ترمي إلى تعزيز التبادل الثقافي "والتلاحم" في مختلف الجماعات المقيمة في أربع مناطق حضرية وفيما بينها.

مراكز وزارة التربية والثقافة في أوروغواي: تيسر انتفاع المواطنين بالسلع والخدمات التعليمية والثقافية، بالاقتران مع الابتكار العلمي والتكنولوجي، وتدعم الاندماج الاجتماعي ومشاركة المواطنين.

ثالثا - التعاون الدولي والمعاملة التفضيلية^{١٤}

٢٢- يكتسي السعي إلى توطيد التعاون الدولي، من أجل تعزيز الثقافة كدافع للتنمية التي تسلم بأن الجوانب الثقافية للتنمية تماثل في الأهمية جوانبها الاقتصادية، بأهمية محورية في الاتفاقية. ومطلوب إلى أطراف الاتفاقية إدماج الثقافة كعنصر استراتيجي في أطرها للتعاون الدولي، مع مراعاة إعلان الأمم المتحدة للألفية، وكذلك في سياساتها وبرامجها للتنمية المستدامة.

٢٣- وسيتناول هذا القسم من التقرير التدابير التي اتخذتها الأطراف في أطرها للتعاون الدولي لتهيئة الظروف المواتية لتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي، وذلك على وجه الخصوص عن طريق دعم ظهور صناعات ثقافية محلية وإقليمية قابلة للاستمرار في البلدان النامية. وسيتناول أيضا التدابير المتخذة لكفالة منح المعاملة التفضيلية، من أجل تعزيز تنقل الفنانين والمهنيين الثقافيين، وخصوصا من الجنوب العالمي، والتدفق المتوازن للسلع والخدمات الثقافية عبر العالم. وسيتناول القسم التالي التدابير التي اتخذتها الأطراف سعيا إلى تحقيق التنمية المستدامة عن طريق الثقافة على الصعيد الوطني، أي داخل أراضيها.

٢٤- ولقد أصبحت الثقافة جزءا من الأهداف الاستراتيجية لأطر التعاون الدولي واستراتيجياته وبرامجه لدى عدد من الأطراف. وهذه الأطر والاستراتيجيات والبرامج تبادر بها الوزارات المسؤولة عن الثقافة والشؤون الخارجية، والتنمية. ومن بين أهدافها المعلنة ذات الصلة بتنفيذ المادة ١٤ من الاتفاقية ما يلي:

- إرساء دعائم الثقافة كركيزة للتنمية، بغية تعزيز ظهور قطاعات ثقافية دينامية (أطراف عديدة)؛
- توفير التدريب للطلاب والمهنيين العاملين في القطاع الثقافي (جميع الأطراف تقريبا)؛
- تعزيز بناء المؤسسات والقدرات (ما يزيد على ثلثي الأطراف، مثل إيطاليا، والبرازيل، وتونس)؛
- تعزيز تنقل الفنانين والمهنيين (ثلثا الأطراف، مثل بيرو، ولاتفيا، والنمسا)؛

^{١٤} يسترشد هذا القسم بالتحليل المستعرض الذي أعده تيريسا هويغريت دي توريجانو، وكيث نيرس، ودافيد ثروسي.

- إتاحة إمكانية النفاذ إلى شبكات التوزيع الدولية و/أو الإقليمية للسلع والخدمات الثقافية من البلدان النامية (ما يزيد على نصف الأطراف).

الثقافة في صميم استراتيجيات التعاون الدولي من أجل التنمية

٢٥- أشار عدد من الأطراف في تقاريره إلى استراتيجيات التعاون الدولي الرامية إلى تعزيز قطاع الثقافة في البلدان النامية، بما في ذلك ما يلي:

- ينص قانون التعاون الإنمائي الاتحادي، في النمسا، على ضرورة مراعاة وإدماج الجوانب الثقافية في مشاريع وبرامج التعاون الإنمائي؛

- أعلن المركز الدانمركي للثقافة والتنمية مؤخرًا أنه بصدد وضع استراتيجية جديدة للثقافة والتنمية، وأن هذه الاستراتيجية ستوفر التوجيه بشأن دور الفن والثقافة، وأولويتيهما، وأشكال التعبير عنهما في التعاون الإنمائي الدانمركي؛

- تستهدف الخطة الأوروبية للثقافة (٢٠٠٧) التي وضعها الاتحاد الأوروبي تعزيز الثقافة بوصفها ركيزة للحكومة والتنمية المستدامة على الصعيد العالمي، وكذلك التعاون الثقافي مع ٧٩ بلدا من أفريقيا، والكاريب، والمحيط الهادئ. ويرتسي هذا التعاون الثقافي على اتفاق شراكة كوتونو الذي يسلم بأن الثقافة قطاع كامل في حد ذاته من قطاعات التعاون. ويجري دعم هذا الإطار من خلال صندوق التنمية الأوروبي القائم على هبات قدرها ٢٦٨٢ مليون يورو للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣. ويُقدّم الدعم أيضا للتعاون الثقافي على صعيد مجموعة دول أفريقيا والكاريب والمحيط الهادئ، في إطار روح المادة ١٤ من الاتفاقية لتعزيز إبداع السلع والخدمات الثقافية وإنتاجها في بلدان مجموعة دول أفريقيا والكاريب والمحيط الهادئ، وتشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتحسين النفاذ إلى الأسواق المحلية والإقليمية والأوروبية والدولية، وبناء قدرات المهنيين الثقافيين.

- تدعم فنلندا مشاريع السياسة الإنمائية في ميدان الثقافة لتعزيز التعددية ومستويات الحياة الأفضل، ومن بين مجالات الاهتمام في هذا الشأن تعزيز النظم الفعالة لحقوق التأليف والنشر في البلدان النامية، بالتعاون مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية؛

- تتسم استراتيجية وزارة الخارجية النرويجية للتعاون في مجالي الثقافة والرياضة مع بلدان الجنوب (٢٠٠٦-٢٠١٥) بأنها استراتيجية شاملة لتعزيز الفهم الواسع النطاق للسبب الكامن وراء أهمية العوامل الثقافية في السياسات الإنمائية، والحد من الفقر، ومسائل حقوق الإنسان. والهدف من الاستراتيجية هو وضع الثقافة في مكان الصدارة وإبرازها على نحو أكبر في التعاون الإنمائي النرويجي، وزيادة الموارد المخصصة للثقافة والرياضة. ومن بين المشاريع التي يجري دعمها عن طريق هذه الاستراتيجية تلك الرامية إلى إنشاء وتعزيز المؤسسات الثقافية في الجنوب (المؤسسات العامة، والمنظمات غير الحكومية، وغيرها)، فضلا عن المبادرات التي تعزز الصناعات الثقافية في بعض البلدان؛

- اعتمدت استراتيجية الثقافة والتنمية في التعاون الإسباني، في إسبانيا، إلى حد كبير على الاتفاقية، وتناولت الثقافة من منظور مزدوج، كأولوية أفقية وكقطاع معين من قطاعات التعاون؛
- تولى الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي الأولوية للثقافة في عملية تعزيز الديمقراطية وحرية التعبير التي يجري الاضطلاع بها عن طريق المبادلات الداعمة لحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والشفافية، والإبداع. وتوجد في السويد في هذا الشأن أربع "مدن للملجأ" يمكن أن يعمل فيها بسلام على الأقل لمدة عام الكتاب المهنيون المعرضون للخطر؛
- تتضمن السياسة الإنمائية للوكالة السويسرية للتنمية والتعاون بعدا ثقافيا يركز على محورين: دعم نفاذ الفنانين من الجنوب العالمي، ولا سيما من أوروبا الشرقية، إلى الأسواق السويسرية وتسهيل الضوء عليهم (مثلا عن طريق "الأبواب المفتوحة" في مهرجان لوكارنو السينمائي الدولي أو من خلال صندوق "رؤى جنوبية شرقية" الذي يوفر التمويل السينمائي)، ودعم الصناعات الثقافية في هذه البلدان.

آليات تمويل المساعدة الإنمائية

- ٢٦- يفيد تحليل التقارير المقدمة من الأطراف بوجود إدراك متعاظم فيما بين الأطراف المانحة والأطراف المتلقية كليهما لما للثقافة من إمكانات في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مع تخصيص استثمارات للثقافة في إطار المساعدة الإنمائية.
- ٢٧- وقدم حوالي ٢٠ في المائة من الأطراف بيانات عن نصيب المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للثقافة. وتراوح هذا النصيب من ٠,٢١ في المائة إلى ١,٣ في المائة في الفترة من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٢، مع مراعاة حالة إسبانيا القصية التي بلغ نصيب الثقافة فيما تقدمه من مساعدة إنمائية رسمية ١٤,٤١ في المائة في عام ٢٠١٠، بفضل مساهمتها المقدمة إلى صندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية للأمم المتحدة، إذ قدمت إسبانيا لهذا الصندوق مبلغا قدره ٧١٠ ملايين دولار أمريكي، خصص منها مبلغ ٩٥,٦ مليون دولار أمريكي لنافذة الثقافة والتنمية المواضيعية التي تنفذها اليونسكو من خلال برامج مشتركة في ١٨ بلدا عبر العالم.
- ٢٨- وأوضح ما يقل عن نحو ضعيل عن نصف الأطراف المقدمة للتقارير أن من بين الطرق التي تتبعها هذه الأطراف لدعم الثقافة والتنمية تقدم المساهمات إلى الصندوق الدولي للتنوع الثقافي. ومن بين المانحين الرئيسيين لهذا الصندوق إسبانيا، وفرنسا، وفنلندا، وكندا (وكوبيك)، والمكسيك، والنرويج. وفي حين أن المساهمين أغلبهم من البلدان المتقدمة، قدم عدد لا بأس به من البلدان الانتقالية والبلدان النامية مساهمات أيضا، مثل زيمبابوي، وشيلي، والكاميرون. ومن الجدير بالذكر في هذا الشأن حالة سلوفينيا لأنها انتقلت مؤخرا من قائمة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي للبلدان المتلقية للمساعدة وأصبحت تقدم الآن الدعم الإنمائي. وفي إطار هذه السياسة الجديدة، تشكل مساهمتها للصندوق الدولي للتنوع الثقافي العنصر الثقافي من ميزانيتها للمساعدة الإنمائية الرسمية.

- ٢٩- وحُدِدَت المجالات التالية على أنها من بين المجالات التي يمكن النظر إلى تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية فيها على أنه كبير الفعالية في تعزيز الإمكانات الاقتصادية والاجتماعية للقطاع الثقافي:

- تنمية المهارات والتدريب، وخصوصا على المهارات اللازمة لمباشرة لأعمال التجارية والأعمال الحرة في إدارة المؤسسات الإبداعية؛
- تمويل حالات بدء التشغيل ومحاضن الأعمال التجارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الثقافي؛
- بناء القدرات المجتمعية لتحسين الإدارة المحلية للموارد الثقافية؛
- دعم المؤسسات الثقافية العامة لتشجيع العمل والمشاركة والإبداع في المجال الثقافي.

محور الاهتمام في أنشطة التعاون

٣٠- اتسع نطاق التركيز في أنشطة التعاون الثقافي الدولي التي نُحِضت الأطراف بتنفيذها، على امتداد السنوات العشرين الماضية، لا على الصعيد الجغرافي فحسب (بإضافة تركيز جديد على البرازيل، والصين، والهند)، وإنما تحول أيضا من الاضطلاع بأنشطة "ترويجية" محضة (عرض التراث الثقافي لبلد ما في بلد آخر) إلى القيام بأنشطة تسهل التعاون في قطاعات معينة للصناعة الثقافية، والاهتمام كذلك بمواضيع سياسية ثقافية أو مشاريع ذات صلة.

٣١- وتبرز بشكل واضح في التقارير المقدمة من الأطراف تدابير التعاون الإنمائي في قطاع السينما، عن طريق إبرام اتفاقات للإنتاج المشترك. وكثيرا ما تتضمن هذه الاتفاقات تقديم المساعدة المالية، ونقل التكنولوجيا، وبناء القدرات، وإقامة الشراكات. ويجري في بعض الحالات، تكملة المساعدة بصناديق مثل صندوق السينما العالمي (ألمانيا) ودور السينما العالمية (فرنسا) ورؤية جنوبية شرقية (سويسرا) وغيرها. وجرى التأكيد في التقارير على أن فوائد هذه الأدوات أساسية الأهمية لتنمية الصناعات السينمائية الوطنية، وخصوصا في حالة اقتراحها باستراتيجيات لدعم الأفلام في المهرجانات الدولية ومشاركة المهنيين في الشبكات الدولية والمنظمات القطاعية. وتشكل هذه المحاور الثلاثة بالفعل الاستراتيجية التي تنفذها الحكومة البرازيلية لتنمية صناعاتها السمعية البصرية. وعلى الرغم من أن النية غير معقودة على تقديم قائمة بكل اتفاقات الإنتاج المشترك الوارد ذكرها في التقارير، تجدر الإشارة إلى أن بعض البلدان، مثل إيطاليا وفرنسا، تُدخِل أشارات محددة إلى الاتفاقية في اتفاقاتها الجديدة للإنتاج السينمائي المشترك. وتشير قلة من البلدان إلى اتفاقات التوزيع المشترك، وتمثل مبادرة الاتحاد الأوروبي المعنونة "ميديا موندوس" واحدا من الاستثناءات البارزة.

٣٢- وأوضحت أطراف عديدة أيضا أنها تسعى إلى إقامة التعاون والحوار بشأن المسائل السياسية الثقافية من خلال أنشطة الهيئات الوطنية و/أو الدولية والإقليمية، وأنها تشارك كذلك في الشبكات والمنتديات الدولية لتيسير تشاطر المعلومات والخبرات الفنية.

١٠٠ المشاركة في البرامج المتصلة بالثقافة لمختلف المنظمات الدولية أو المنظمات الإقليمية.

تؤكد التقارير في أغلب الأحيان على أهمية برامج وشبكات وأفرقة عمل ثقافية معينة تعمل تحت رعاية منظمات إقليمية/دولية كمنتديات هامة لتسهيل التعاون بين إما واضعي السياسات الثقافية و/أو المهنيين الثقافيين.

ويشير الاتحاد الأوروبي في تقاريره، على سبيل المثال، إلى حوار سياسي ثقافي عُقد مؤخرا على الصعيد الوزاري، حدد البعد الثقافي "للشراكة الأوروبية البحر أوسطية". وسيسعى برنامج ثقافي، في إطار "الشراكة الشرقية"، إلى دعم المبادرات الإقليمية التي تدل على مساهمات ثقافية إيجابية في التنمية. وتُجمع مبادرة كفيف المشتركة (مع مجلس أوروبا) بين خمسة بلدان من أوروبا الشرقية وجنوب القوقاز للتركيز على بناء القدرات المؤسسية والتعاون في مجالات ثقافية مختارة، بما في ذلك السياسة الثقافية وصناعة السينما.

وتستأثر باهتمام أعضاء مجلس أوروبا أمثلة من قبيل "صور أوروبية". ولقد أنشأ مجلس دول بحر البلطيق هيئة "آرس بالتিকা" للعمل في ميدان التعاون الثقافي. وفي الآونة الأخيرة، وسعت هيئة "فيزغراد للتعاون" التي تشارك فيها أربعة بلدان من وسط أوروبا (بولندا، والجمهورية التشيكية، وسلوفاكيا، وهنغاريا) نطاق ولايتها ليشمل الثقافة. وتم تعزيز التعاون الثقافي في جنوب شرق أوروبا بفضل مجلس وزراء الثقافة لجنوب شرق أوروبا.

ويوفر اجتماع آسيا وأوروبا للتعاون بين وزراء الثقافة من آسيا ومن أوروبا محفلا هاما آخر للحوار، أسوة بمنتدى وزراء الثقافة في السوق المشتركة لبلدان المحروط الجنوبي (المريكوسور).

٢٤ 'تشغيل المعاهد الثقافية في الخارج'

لبعض الأطراف تاريخ طويل في مجال تعزيز التعاون الثقافي عن طريق معاهدها الثقافية الواقعة في كل أنحاء العالم. وتتخذ هذه المعاهدة أشكالاً شتى (حكومية أو غير حكومية أو مختلطة)، وتعمل على تعزيز ثقافة بلد معين، وتيسير التبادل والحوار الثقافيين على مختلف المستويات، من مستوى الحكومات إلى مستوى المجتمع المدني. ولقد بدأت المعاهد المنشأة منذ وقت طويل، مثل المعهد الفرنسي "ليانس فرانسيز"، ومعهد سيرفانتيس، ومعهد جوتة، ومعاهد أخرى مثل معاهد الثقافة الأيرلندية، في وضع برامج جديدة تعالج مسائل السياسة الثقافية وكذلك مسائل الثقافة والتنمية ذات الصلة بالاتفاقية. وعلى سبيل المثال، توفر "مبادرة معهد جوتة للثقافة والتنمية" برامج لبناء القدرات للمشتغلين بالأعمال الحرة الثقافية والمؤسسات الثقافية، وتعزز الإنتاج المشترك والتبادل مع بلدان ثالثة ولا سيما في ميداني الفنون البصرية والإعلام. واهتم المعهد مؤخرا بالاضطلاع بأنشطة مشتركة للدعوة لتعزيز الأثر الاجتماعي والاقتصادي للصناعات الإبداعية. ويوفر برنامج المعهد السويدي المعنون "القوة الإبداعية" مثالا آخر على مصادر جديدة للدعم التعاوني للقطاعات الثقافية والإبداعية.

٣٤ 'المشاركة في مشاريع تشاطر المعلومات للمنظمات الإقليمية'

عملت بلدان عديدة معا في إطار المنظمات الإقليمية لإنشاء أو دعم ظهور نظم للمعلومات بشأن السياسات الثقافية. ويجري تصميم هذه النظم بالاشتراك مع باحثين مستقلين ومعاهد بحثية من أجل تعزيز الشفافية والمساهمة في وضع سياسات وتدابير تتسم بالكفاءة. والنظم التي يشار إليها في معظم الأحيان في التقارير هي مجموعة السياسات والاتجاهات الثقافية في أوروبا، التي يعدها مجلس أوروبا والمعهد الأوروبي للبحوث الثقافية المقارنة، ونظام معلومات السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية. ويقوم النظامان على أسس التعاون الإقليمي والمشاركة النشطة من قبل جميع الجهات المعنية كشركاء أساسيين في جميع جوانب المشروع، بما في ذلك التنمية المنهجية.

٣٣- وينبغي عدم بحس تقدير قيمة هذه المبادلات. والواقع أن الأطراف أفادت أنها استلهمت سياسات أو تدابير جرى تنفيذها بنجاح في أماكن أخرى. وأوضح عدد من البلدان الأوروبية أنه اعتمد بعضا من سياساته وتدابيره الجديدة نتيجة لبرامج شتى تابعة للاتحاد الأوروبي للتبادل والرياضة. وعلى سبيل المثال، أشارت *ليتوانيا* إلى برنامجها للشراكات الإبداعية الذي يرمي إلى إلحاق الفنانين والمبدعين بالمدارس، والذي هو مُستلهم من الشراكات الإبداعية التي نُفذت بنجاح في المملكة المتحدة منذ ٨ سنوات. وتجدر الإشارة إلى أن نقل السياسات يحدث أيضا من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة. وكمثال على ذلك، أشارت *نيوزيلندا* في تقاريرها إلى نظامها المسمى *سيستيم أوتياروا*، وهو برنامج مجتمعي يتيح للشباب من الأوساط الاجتماعية الاقتصادية المتدنية فرصة لتعلم العزف على إحدى الآلات الموسيقية ثم الانضمام إلى حركة موسيقية مستمرة حاليا للشباب تقوم على برنامج فنزويلي عمره ٣٥ عاما.

٣٤- وتم التأكيد على قيمة *الترباط الدولي* وفهم أن هذه عملية طويلة الأجل ذات أهمية كبيرة في الصناعات الثقافية والإبداعية. وفي حين أن السلطات العامة تدعم الشبكات الدولية للمهنيين العاملين، على سبيل المثال، في القطاعات السمعية البصرية وغيرها، فإن اشتراك كل منها في منتديات الترباط الدولي هذه شيء أحدث عهدا. والواقع أن من المعروف أن الشبكة الدولية للسياسة الثقافية، التي هي شبكة غير رسمية من وزارة الثقافة وكبار المسؤولين من ٧٢ بلدا، أنشئت في أعقاب المؤتمر الدولي الحكومي للسياسات الثقافية من أجل التنمية (ستوكهولم، ١٩٩٨)، ساهمت على نحو مباشر في صياغة الاتفاقية واعتمادها. ولقد استضافت حكومة كندا أمانة الشبكة الدولية للسياسات الثقافية منذ ذلك الحين. وتعمل هيئات أخرى مثل *الاتحاد الدولي لمجالس الفنون والثقافة* من أجل إجراء حوار بشأن السياسات والبرامج ذات الصلة بالاتفاقية، بما فيها المجموعة العالمية للسياسات الثقافية.

٣٥- وفي حين شارك الفنانون والمهنيون الثقافيون في الترباط الدولي منذ عشرات السنين، فإن شبكات مثل *الاتحاد الدولي للتحالفات من أجل التنوع الثقافي* (والتحالفات القطرية التابعة له)، أو *الشبكة الشريانية الأفريقية* (والشبكات القطرية التابعة لها) أصبحت مؤخرا ناشطة في المشاركة في الأنشطة التعاونية لترويج الاتفاقية والتعريف بها، والمطالبة بالتصديق عليها على الصعيد العالمي وتنفيذها على الصعيد الوطني.

تدريب الطلاب والمهنيين العاملين في القطاع الثقافي

٣٦- تدريب المهنيين العاملين في قطاع الثقافة وتنمية مهاراتهم عنصر أساسي في برامج التعاون الثقافي الدولي الرامية إلى نقل المعرفة الفنية. وفيما يلي عدد من الأمثلة على ذلك:

- أُعيد، في *الأرجنتين*، في عام ٢٠٠٥، تعريف برنامج المنح والمساعدات من أجل تعزيز تدريب الفنانين والمهنيين الثقافيين في المؤسسات في الخارج؛
- أطلقت الحكومة الكويتية برنامجا في هايتي، عقب زلزال عام ٢٠١٠، لإيفاد المهنيين إلى مدرسة جاكمل لمواصلة التعلم لطلاب الفنون الهايتيين؛

- تؤكد برامج المركز الدائمكي للثقافة والتنمية بقوة على بناء القدرات. وأطلق المركز مؤخرًا مشروعًا للتبادل والتدريب السينمائيين للشباب الغانين، مع شريك محلي هو "العاصفة الإبداعية"، وشريك دائمكي هو "مهرجان الأفلام العملاقة". ويجري أيضا دعم مشاريع مماثلة في ميدان الموسيقى لتقنيي الصوت والإضاءة.
- يقدم "برنامج الفنانين في برلين"، التابع لهيئة التبادل الأكاديمي الألمانية التي تتولى الحكومة الاتحادية ومجلس الشيوخ في برلين تمويلها، المنح الدولية للفنانين الأجانب (الفنون البصرية، والآداب، والموسيقى، والسينما) لقضاء سنة يعملون خلالها في برلين؛
- يستهدف برنامج الاتحاد الأوروبي المعنون "ميديا موندوس" (٢٠١١-٢٠١٣) توطيد العلاقات الثقافية والتجارية بين مهنيي صناعة السينما في أوروبا ونظرائهم في بلدان ثالثة، بما في ذلك تقديم الدعم لمشاريع التعاون الرامية إلى تنمية المهارات وبناء الشبكات؛
- تتواجد شبكة المراكز الثقافية الإسبانية في ١٦ بلدا في أمريكا اللاتينية والكاربي وفي غينيا الاستوائية. وتتضمن أنشطتها تقديم الدعم للمؤسسات الثقافية المحلية وتدريب المديرين الثقافيين بهدف تحقيق الروح المهنية في القطاع الثقافي المحلي.

٣٧- ويتعين، كما هو موضح في بداية هذا التقرير، أن تتخذ البلدان النامية الخطوات اللازمة لبناء قطاعات ثقافية دينامية داخل كل منها، كي تستفيد على نحو تام من تدابير التعاون. وعلى سبيل المثال، يستثمر "صندوق التدخل الرئاسي للفنون" في نيجيريا مبلغا قدره ٢٠٠ مليون دولار أمريكي لدعم تنمية الصناعات الثقافية النيجيرية؛ واتخذت الحكومة في ناميبيا خطوات لتقييم سياساتها الحالية بغية تنقيحها في المستقبل القريب.

أمثلة ابتكارية مختارة

تستهدف سياسة البرازيل للتعاون السمعي البصري الدولي تعزيز المنتجين الوطنيين على الصعيد الدولي لتشجيع الشراكات الدولية والانتفاع بالتمويل الدولي.

وضعت الدانمرك استراتيجية شاملة للتعاون الدولي يشارك في تنفيذها مجموعة واسعة من الهيئات الحكومية وغير الحكومية، ويتولى مهمة تنسيقها الفريق الثقافي الدولي المنشأ في عام ٢٠١٠.

لفرنسا تاريخ طويل في مجال دعم الثقافة في البلدان النامية، كعنصر هام من سياساتها للتعاون الدولي. وتولي المساعدة الإنمائية الخارجية التي تقدمها أهمية خاصة للثقافة، عن طريق دعم مجموعة من المبادرات، بما فيها استخدام الراديو والتلفزيون كأداتين للتعاون الإنمائي.

اعتمدت اجتماعات القمة الأيبيرية الأمريكية عددا من برامج التعاون الثقافي مثل "Ibermedia" الوسائل السينمائية السمعية البصرية الأيبيرية"، و "Iberescenas" فنون الأداء الأيبيرية"، و "Ibermusicas" الموسيقى

الأيبيرية" و "Iberoquestas" دعم موسيقى الشباب وتعزيز التنوع الموسيقي في أيبيريا". ويقدم كل بلد عضو مساهمة مالية لهذه البرامج الرامية إلى بناء قدرات المهنيين الثقافيين والتبادل فيما يتعلق بهم. اتخذت منغوليا تدابير ترمي إلى تعزيز أهداف سياستها الخارجية والثقافية بطريقة متكاملة. أنشأت نيجيريا مؤخرا مراكز ثقافية في الخارج وترى أنها ساعدت على تعزيز أشكال التعبير الثقافي والمبادلات الثقافية النيجيرية. ترد مبادئ وأهداف سياسة إسبانيا للتعاون الإنمائي الدولي في ميدان الثقافة في خطة عامة لإدارة أنشطة التعاون الإسبانية تعتمد إلى حد كبير على الاتفاقية.

المعاملة التفضيلية للمهنيين الثقافيين والسلع والخدمات الثقافية^{١٥}

٣٨- تنص المادة ١٦ من الاتفاقية على أن "تيسر البلدان المتقدمة المبادلات الثقافية مع البلدان النامية بمنح معاملة تفضيلية، من خلال الأطر المؤسسية والقانونية الملائمة، لفناني هذه البلدان وسائر مهنييها والعاملين بها في مجال الثقافة، وكذلك لسلعها وخدماتها الثقافية". والمعاملة التفضيلية كما تعرّفها المادة ١٦ أوسع من المعنى التجاري الضيق. وينبغي فهمها على أنها تتضمن عنصرا ثقافيا وعنصرا تجاريا على حد سواء.

٣٩- ويتضح من تحليل تقارير الأطراف أن هناك ميلا إلى منح المعاملة التفضيلية للبلدان الواقعة في المنطقة الجغرافية نفسها أو بالقرب منها (وعلى سبيل المثال، ذكرت عدة دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي أنها تقدم الدعم والمعاملة التفضيلية لبلدان شرق وجنوب شرق أوروبا، ولكن ليس بالضرورة لبلدان الجنوب العالمي، وللبلدان التي توجد معها من قبل صلات تقوم على الثقافة، واللغة و/أو الماضي الاستعماري (مثل إسبانيا، والبرتغال، وفرنسا). وذكرت أطراف أخرى أنها ليست لديها القدرة على تقديم الدعم للبلدان النامية، ولهذا تتسم المساعدة التي يمكنها تقديمها بأنها محدودة.

٤٠- ويمكن، بوجه عام، النظر إلى الردود المقدمة من الأطراف على أنها لها أثرها على ثلاثة صعد مختلفة هي:

- صعيد الأفراد: بناء الخبرة الفنية بين الفنانين والمهنيين الثقافيين؛
- صعيد المؤسسات والمنظمات: بناء قدرات المؤسسات والمنظمات الثقافية التي تعزز البعد الاقتصادي والتجاري في هذا القطاع؛
- صعيد الصناعة: العلاقات المنتظمة الأوسع التي تتم إقامتها عن طريق الاتفاقات التجارية، والسياسات الثقافية، وغيرها من الأطر.

^{١٥} يسترشد هذا القسم من التقرير بالتحليل المستعرض الذي أعدته كيت نورس.

صعيد الأفراد: "تدابير دعم الفنانين والمهنيين الثقافيين من البلدان النامية

٤١ - السياسات والتدابير التي لها أثر على صعيد الأفراد هي تلك التي تستهدف تنمية الموارد البشرية وبناء الخبرة الفنية فيما بين الفنانين والمهنيين والعاملين في مجال الثقافة. ويشير تحليل التقارير المقدمة من الأطراف إلى أنه تم، على هذا المستوى، تنفيذ أربعة أنواع من التدابير هي:

- تدابير لتيسير تنقل فرادى الفنانين وسائر المهنيين والعاملين في مجال الثقافة (مثل التدابير التي تنفذها فرنسا، وكندا، والنمسا)؛
- تدابير لبناء القدرات، وخصوصا من خلال أنشطة التدريب والمبادلات والتوجيه، وبرامج التلمذة الصناعية و/أو إسداء المشورة (مثل التدابير التي تنفذها سلوفينيا، وسويسرا، وموناكو)؛
- ترتيبات لتوفير التمويل وتقاسم الموارد، بما في ذلك دعم الانتفاع بالموارد الثقافية المتوفرة لدى البلدان المتقدمة (مثل التدابير التي تنفذها ألمانيا، والبرتغال، والاتحاد الأوروبي)؛
- تشاطر المعلومات عن الأطر القانونية الموجودة حاليا، وعن أفضل الممارسات (مثل التدابير التي تنفذها النمسا).

٤٢ - ويمثل تيسير تنقل فرادى الفنانين من البلدان النامية واحدا من الأهداف الرئيسية التي أشارت إليها الأطراف في تقاريرها فيما يتعلق بتنفيذ أحكام المعاملة التفضيلية الواردة في الاتفاقية. وهو أيضا واحد من أكبر التحديات، بالنظر إلى أن تنقل الفنانين لا يرتبط بمسائل مالية فحسب وإنما أيضا بمسائل أمنية. ولهذا تمثل الاتجاه في البلدان المتقدمة الأطراف في الاتفاقية حتى الآن في بدء مناقشات لأغراض الدعوة مع عدد من الجهات المعنية الوطنية، بما فيها لمجتمع المدني والوزارات ذات الصلة، مثل وزارة الداخلية، بشأن تأشيرات السفر للفنانين من البلدان النامية (مثل المبادرات المتخذة في ألمانيا، وفرنسا، وكندا). وفيما يلي عدد من الأمثلة المحددة للمبادرات التي اتخذتها الأطراف فيما يتعلق بتشاطر المعلومات عن الأطر القانونية القائمة حاليا وأفضل الممارسات:

- أدت المشاورات الجذرة مع المجتمع المدني في النمسا لفهم التحديات التي يواجهها فرادى الفنانين والمهنيين الثقافيين إلى إعداد دليل عن تنقل الفنانين والمهنيين الثقافيين موجه إلى الفنانين الأجانب والمنظمين النمساويين أو المؤسسات الثقافية التي تستضيف الأحداث للمساعدة في التغلب على العوائق المعتادة التي تعترض حركة التنقل؛
- أعد فريق خبراء من المفوضية الأوروبية اقتراحا تفصيليا عن معايير المعلومات عن تنقل الفنانين والمهنيين الثقافيين لتزويد واضعي السياسات في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بتوجيه عملي عن توفير خدمات معلومات جيدة عن الفنانين والمهنيين الثقافيين المغادرين أو القادمين سواء من بلد من بلدان الاتحاد الأوروبي أو من غير بلدانه.

٤٣ - وعلى الرغم من أهمية هذا النوع من النشاط التي لا ريب فيها، فإن التقارير تشير إلى أن هذا ليس إلا خطوة نحو التصدي للتحديات التي يواجهها الفنانون والمهنيون الثقافيون من البلدان النامية.

٤٤ - ويجري، في أحيان كثيرة، تقديم الدعم للأفراد من البلدان النامية من خلال أنشطة بناء القدرات، بما فيها التدريب القصير أو الطويل الأجل، الذي قد يتم في سياق المهرجانات أو برامج الأنواع الأخرى من المبادلات. وعلى سبيل المثال، تقدم فرنسا الدعم للبلدان النامية الراغبة في إعداد استراتيجيات للإدارة الثقافية عن طريق تنظيم حلقات دراسية عن هذا الموضوع. وتقدم البرتغال الدعم للمؤلفين من البلدان الأفريقية الناطقة بالبرتغالية للمشاركة في اللقاءات الأدبية، مثل المهرجانات الأدبية، والندوات، والحلقات الدراسية، وجلسات القراءة العامة. كما أنها تقدم الدعم أيضا للناشرين الأجانب الذين يعتمرون دعوة المؤلفين لجلسات إطلاق خاصة لأعمالهم المترجمة.

صعيد المؤسسات أو المنظمات: تدابير لتيسير تدفق السلع والخدمات الثقافية من البلدان النامية

٤٥ - يتعلق صعيد المؤسسات أو المنظمات بأنشطة وعمليات بناء قدرات المؤسسات/الشركات الثقافية والمنظمات الثقافية من البلدان النامية التي تشارك في تعزيز البعد الاقتصادي والتجاري من القطاع. وترمي تدابير الدعم على هذا المستوى إلى تحسين نفاذ السلع والخدمات الثقافية إلى الأسواق عن طريق مخططات معينة لتقديم الدعم والمساعدة لتوزيع ونشر السلع والخدمات الثقافية (مثل اتفاقات الإنتاج المشترك والتوزيع المشترك)، وكذلك من خلال برامج لدعم مشاركة مباشري الأعمال الحرة/المؤسسات في الأحداث الثقافية والتجارية. (مثل التدابير التي تنفذها الأردن، وألمانيا، وفرنسا). وترد الإشارة في التقارير أيضا إلى التدابير والحوافز الضريبية الخاصة للمؤسسات الثقافية من البلدان النامية، كاتفاقات الائتمانات الضريبية وتجنب الازدواج الضريبي (مثل التدابير التي ينفذها الاتحاد الأوروبي).

٤٦ - وتشير ردود الأطراف إلى أن التدابير الرامية إلى إتاحة إمكانية النفاذ إلى الأسواق الدولية وأسواق التوزيع هي السائدة، وخصوصا في سياق المهرجانات والمعارض التجارية الموجودة حاليا. وتوفر إمكانية النفاذ إلى الأحداث الرئيسية يمكن مباشري الأعمال الحرة/المؤسسات العاملين في مجال الثقافة من البلدان النامية من الدخول إلى الهيئات المهنية، وإقامة الشبكات، ويتيح لهم الفرص لبيع أعمالهم. وأشارت الأطراف إلى العديد من الأمثلة القطاعية، من بينها ما يلي:

- في ميدان السينما: تدعم فرنسا جناح الجنوب في سوق مهرجان كان السينمائي الدولي. وأنشأت ألمانيا "مركز برلين إيل للمواهب" الذي يجمع بين مهنيي السينما الشباب من كل أنحاء العالم في المهرجان، ويتيح لهم فرصة الإعلان عن أنفسهم وأعمالهم على الصعيد الدولي، فضلا عن إتاحة الفرصة لهم لبناء الشبكات.
- في ميدان النشر: تقدم الحكومة الاتحادية الألمانية الدعم لمركز "فيلتمبانغ" و "مقهى أوروبا" في سوق الكتاب في كل من فرانكفورت وليفزيغ، وكذلك برنامج دعوة الناشرين لسوق الكتاب في فرانكفورت، الذي يسهل إمكانية النفاذ إلى السوق أمام الناشرين من البلدان النامية والبلدان الصاعدة. وأشارت أطراف أخرى أيضا إلى الدعم الذي تقدمه للترجمة. ومن أمثلة ذلك، البرنامج الألماني "ليتبروم" لتشجيع ترجمة أعمال أدبية مختارة من آسيا، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية إلى الألمانية. وتمثل شبكة "ترادوكي" للمترجمين مبادرة مبتكرة لتعزيز النفاذ إلى الأسواق عن طريق دعم ترجمة أعمال مؤلفين من البلدان النامية أو البلدان التي توجد بها مجموعات لغوية صغيرة وبالتالي تتوفر لها أسواق محدودة في جنوب شرق أوروبا.

• وفي ميدان التصوير: يرمي مشروع المركز *الدائم* للثقافة والتنمية في مالي إلى إتاحة الإمكانيات للطلاب والمعلمين في "هيئة تشجيع التدريب على التصوير" للنفوذ إلى الجهات الفاعلة في الأسواق العالمية فيما يتعلق بالصور الجاهزة (وكالة غيتي إيميجز)، والمساعدة في إنشاء وكالة مستقلة لتوفير دخل للمدرسة في شكل نسبة مئوية من مبيعات صورهم.

• في ميدان الفن المعاصر: تعزز إسبانيا وجود أشكال التعبير الفني الناشئة من البلدان الأفريقية في سوق الفن المعاصر الدولي في مدريد، بهدف المساعدة في إبراز وضع هذه البلدان على الصعيد الدولي.

صعيد الصناعة: اتفاقات تعزيز المعاملة التفضيلية

٤٧- يركز العمل على صعيد الصناعة على العلاقات المنهجية الأوسع على الصعيد الوطنية والإقليمية والدولية التي تقام على أساس الاتفاقات التجارية الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف التي ترمي إلى كفالة النفاذ إلى الأسواق. وتنمية سياسة الصناعة الثقافية، بالاقتران مع توفير المعرفة والخبرة الفنية، عامل أساسي لإيجاد القدرات الجديدة. وتقتضي سياسات التجارة والصناعة والابتكار تحقيق الاتساق بين المجالات الثلاثة لتحقيق الإنتاج المعزز والنفاذ المحسن إلى الأسواق. وتشكل ترتيبات التوأمة والشراكة على الصعيد الإقليمي، والتعاون بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية الأطراف في الاتفاقية، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، عناصر هامة أيضا في مجموعها. ويتسق عدد من هذه الأبعاد الأساسية لبناء القدرات على صعيد الصناعة مع الاحتياجات المحددة لزيادة تطوير السياسات الوطنية.

٤٨- وأشارت الغالبية العظمى من الأطراف في تقاريرها إلى التدابير المتخذة في إطار اتفاقات التعاون الثقافي. وقام ما يقرب من نصف الأطراف بتنفيذ اتفاقات تتضمن أبعادا ثقافية وأبعادا تجارية على حد سواء، في حين قامت قلة من الأطراف فحسب بإبرام اتفاقات تغطي الجانب التجاري فقط، وكان من بين هذه الأطراف الأرجنتين، وإيطاليا، وفرنسا. وعلى سبيل المثال:

• أبرمت حكومة كندا، منذ التصديق على الاتفاقية، مذكرات تفاهم مع الصين، وكولومبيا، والهند، ونظمت معها برامج للتعاون. وتسعى هذه الاتفاقات إلى تعزيز المنافع المتبادلة المترتبة على التعاون الثقافي الدولي في مجالي الفنون والثقافة، والتعاون الإنمائي، على النحو الوارد في الاتفاقية. كما أنها تشجع على تشاطر المعارف وأفضل الممارسات من أجل تعزيز وحماية تنوع أشكال التعبير الثقافي. هذا فضلا عن أنها تيسر اعتماد تدابير لدعم الفنانين ونشر المنتجات والخدمات الثقافية.

• تم وضع "بروتوكول التعاون الثقافي" للاتحاد الأوروبي لتعزيز مبادئ الاتفاقية وتنفيذها في سياق المفاوضات التجارية الثنائية. وجاء هذا البروتوكول استجابة للتوجيهات التفاوضية الصادرة عن مجلس الوزراء بشأن الاتفاقات الإقليمية أو الثنائية الجديدة التي تتضمن بعدا للتكامل الاقتصادي. وتتوخى هذه الاتفاقات استبعاد الخدمات السمعية البصرية من نطاق أحكامها المتعلقة بالتجارة (المنشآت والخدمات) في الوقت الذي تطالب فيه بتناول الخدمات البصرية السمعية وغيرها من الخدمات الثقافية في أطر معينة للتعاون. ويتعلق آخر مثالين لبروتوكول بشأن التعاون الثقافي بالاتفاق التجاري للاتحاد الأوروبي مع بيرو، وكولومبيا، واتفاق رابطة الاتحاد الأوروبي وأمريكا الوسطى. وفي أثناء

المفاوضات المتعلقة بالاتفاقين، أبرمت اتفاقات مستقلة للتعاون الثقافي. ولا يزال بروتوكول التعاون الثقافي في إطار اتفاق الشراكة الاقتصادية بين منتدى المجموعة الكاريبية^{١٦} (كاريفورام) والجماعة الأوروبية/الاتحاد الأوروبي ساريا منذ عام ٢٠٠٨.

- وقعت وزارة الثقافة في سلوفاكيا و/أو نغزت، في الفترة من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١١، اتفاقات للتعاون الثنائي مع ١٤ بلدا ناميا. ويتمثل الهدف الرئيسي في مجال الثقافة في إيجاد أطر قانونية لدعم تنقل الفنانين والمهنيين الثقافيين في الخارج، وإتاحة إمكانية أكبر للنفاذ إلى الأسواق لتوزيع السلع والخدمات الثقافية.
- تعزز أمانة الدولة للشؤون الاقتصادية في سويسرا الصناعة والتجارة المستدامتين. ويكمن بناء القدرات المحلية في صميم أنشطتها في هذا المجال، ويشكل مساهمة في تعزيز الصناعات الثقافية وفقا للمادة ١٤ من الاتفاقية. وتضطلع أمانة الدولة للشؤون الاقتصادية في سويسرا بالمسؤولية عن التفاوض بشأن الاتفاقات التجارية لسويسرا، وتكفل اتساق السياسة التجارية السويسرية مع مبادئ الاتفاقية.

السياسات والتدابير التي تنفذها البلدان النامية لتعزيز المزايا التي تحصل عليها من المعاملة التفضيلية

٤٩- تنص المبادئ التوجيهية بشأن الفقرة ١٦ على تشجيع البلدان النامية على تحديد وتوضيح احتياجاتها وأولوياتها المحددة فيما يتصل بحماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي، التي ينبغي مراعاتها عند وضع الأطر والمخططات ذات الصلة.

٥٠- وترى منغوليا، على سبيل المثال، أن تنفيذ "سياسة حكومية للقطاع الإبداعي من الثقافة والفنون هو أكثر احتياجاتها إلحاحا (ويوجد الآن، في شكل مشروع، سياسة وقانون وخطة رئيسية للثقافة). ويشير التقرير إلى أنه على الرغم من أن منغوليا تصدّر أنواعا معينة من المنتجات الثقافية وفقا للامتيازات التعريفية (يسمح نظام الامتيازات التعريفية لواردات الاتحاد الأوروبي من البلدان النامية للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٥، على سبيل المثال، لبلدان نامية مثل منغوليا بتصدير مجموعة واسعة من السلع الثقافية)، فإنها تحتاج إلى إجراء دراسات عن طلبات الأسواق وتنويع وزيادة صادراتها الثقافية. ويجري أيضا تحديد احتياجات إضافية مثل: تعليم الفنون، وتدريب المهنيين المهرة، وكذلك تهيئة الأحوال المناسبة للمبدعين للعمل على نحو مستدام ومريح في إطار اقتصاد سوقي.

٥١- وعلى الرغم من أن ما يقل عن نسبة ١٠ في المائة من الأطراف المقدمة للتقارير أشارت إلى أنها أجرت تقييمات للاحتياجات والأولويات، فإن تحليل التقارير يوضح أن البلدان النامية الأطراف في الاتفاقية باتت أكثر اتساما بالطابع الاستباقي، وأنها تنتقل الآن من كونها متلقية سلبية إلى كونها من المعززين الرئيسيين للتنوع، بتيسيرها للمبادلات الثقافية فيما بين بلدان الجنوب. ويدل مستوى تنفيذ السياسات والتدابير الوطنية، ولا سيما من قبل أطراف مثل الأرجنتين، والأردن، والبرازيل، وبيرو، وعمان، على تزايد الثقة في نمو القطاع الإبداعي.

^{١٦} الدول الموقعة على منتدى المجموعة الكاريبية هي: أنتيغوا وبربودا، وبربادوس، وبليز، وترينيداد وتوباغو، وجامايكا، وجزر البهاما، والجمهورية الدومينيكية، ودومينيكا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت كيتس ونيفيس، وسانت لوسيا، وسورينام، وغرينادا، وغيانا، وهاييتي.

٥٢- وبالإضافة إلى إجراء تقييمات للاحتياجات والأولويات، اضطلعت بلدان نامية أخرى بمبادرات محددة لتيسير تنفيذ المعاملة التفضيلية، مستلهمة في ذلك روح الفقرة ٤-١ من المبادئ التنفيذية للمادة ١٦ التي تشجع البلدان النامية على اتخاذ تدابير "تهدف إلى تعزيز الامتيازات التي يمكن أن تمنحها لها المعاملة التفضيلية". وتبرز في هذا الصدد تونس التي وصلت من خلال المفاوضات إلى أنواع مختلفة من اتفاقات التعاون (الاتفاقات الثقافية والمختلطة واتفاقات الإنتاج المشترك)، ولا سيما مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، تتضمن أحكاما تقضي بالمعاملة التفضيلية لمنتجاتها الثقافية.

أمثلة ابتكارية مختارة

تعزز النمسا تبادل وإقامة الفنانين من بلدان نامية عديدة لتعزيز إبراز صورتهم في الأسواق.

تنفذ بوليفيا، منذ عام ٢٠٠٩، مجموعة واسعة من الأنشطة التي تستهدف تهيئة بيئة تمكينية لتنمية القطاع الثقافي.

تنفذ كندا عددا من التدابير شديدة التحديد والفعالية لدعم تنقل الفنانين والمهنيين من البلدان النامية، وتتضمن هذه التدابير تسهيل الحصول على تأشيرات الدخول ومنح استثناءات فيما يتصل بتصاريح العمل.

يستهدف المرصد الثقافي لدول أفريقيا والكاربي والمحيط الهادئ التابع للاتحاد الأوروبي تحقيق فهم أفضل للقطاع الثقافي في منطقة أفريقيا والكاربي والمحيط الهادئ، والاتجاهات والعناصر البازغة فيها والتي يمكن أن تساعد على تنظيم هذا القطاع على أساس مهني وسياسي.

تدعم فرنسا تنقل الفنانين من البلدان النامية عن طريق برامج المواسم والمهرجانات الثقافية والمنح المخصصة والإقامة (استفاد، على امتداد السنوات العشر الماضية، ١٠٠٠ فنان من البلدان النامية من هذا البرنامج).

يبرز صندوق السينما العالمي الألماني بوصفه أداة فعالة للمعاملة التفضيلية لمنتجات الأفلام والأعمال السينمائية من البلدان النامية والبلدان الصاعدة.

تتمتع منغوليا بامتيازات تعريفية لسلعها الثقافية مقدمة من بلدان متقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، والكثير من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

تنفذ سلوفينيا مجموعة واسعة من مشاريع بناء القدرات للفنانين الأفغان الشباب، بما في ذلك تعزيز التقني والمؤسسي لكلية الفنون الجميلة في جامعة هارت.

يتولى مجلس الفنون السويدي إدارة وتنفيذ برنامج تموله الوكالة السويدية للتنمية الدولية يسمح باتباع نهج يقوم على الشراكة وينيظ بالمستفيدين (إندونيسيا، وبوتسوانا، وجنوب أفريقيا، والصين، وناميبيا، والهند) قدرا أكبر من

الاستقلالية والمسؤولية في تصميم وتنفيذ مشاريع التعاون الثقافي.

رابعا - إدماج الثقافة في السياسات الوطنية للتنمية المستدامة^{١٧}

٥٣- تقضي المادة ١٣ من الاتفاقية بأن "تسعى الأطراف إلى دمج الثقافة في سياساتها الإنمائية الوطنية على جميع المستويات بغية تهيئة الظروف المؤاتية لتحقيق التنمية المستدامة، وبأن تعمل في هذا الإطار على تدعيم الجوانب المتصلة بحماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي".

٥٤- وينظر تعريف "التنمية المستدامة" الذي صاغته اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية في عام ١٩٨٧ إليها على أنها عملية "تفي باحتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على الوفاء باحتياجاتهم". ويتعلق هذا المبدأ، في إطار التنمية المستدامة إيكولوجيا، بإدارة الموارد الطبيعية (رأس المال الطبيعي). ويتصل، في حالة تطبيقه على الثقافة، بإدارة رأس المال الثقافي وتخصيص الموارد للثقافة بطريقة تؤدي إلى منافع اقتصادية واجتماعية وثقافية على الأجل الطويل.

٥٥- وتستهدف غالبية التدابير التي اعتمدها الأطراف تحقيق المنافع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال إدماج الثقافة في الاستراتيجيات والخطط الوطنية للتنمية المستدامة. وتبين هذه المجموعة من التدابير مبدأ الإنصاف بين الأجيال في النموذج الإنمائي (انظر التعريف الوارد في الفقرة أعلاه). وما يقرب من نصف هذه التدابير موجه في المقام الأول إلى تحقيق النتائج الاقتصادية المفيدة عن طريق دعم الصناعات الثقافية. وما يقرب من ثلث هذه التدابير موجه على نحو أوضح صوب تحقيق النتائج الاجتماعية كما تتجلى في الوثام الاجتماعي، وزيادة برامج التوعية المجتمعية، والمشاركة الثقافية. وتحظى التدابير المتعلقة بالبنى الأساسية وبناء القدرات بقسط هام من اهتمام واضعي السياسات لدى الأطراف في إطار هذا التصنيف.

٥٦- وتشكل التدابير الرامية إلى تحقيق العدالة والإنصاف في النتائج الاقتصادية والاجتماعية المجموعة الرئيسية الثانية. وتبرز مسائل إصلاح المثالب الإقليمية وتقديم المساعدة إلى الأشخاص الذين ينتمون إلى الأقليات أو إلى مجموعات ضعيفة أخرى بنفس النسبة تقريبا في التدابير التي تتولى الأطراف تنفيذها.

الاستراتيجيات والخطط الوطنية

٥٧- تشير أطراف عديدة، لدى صياغة استراتيجياتها الإنمائية الوطنية، إلى الأهداف الاجتماعية والثقافية الواردة في خططها الوطنية، علاوة على الأهداف الأساسية المتمثلة في تعزيز النمو الاقتصادي. ومن بين الأطراف التي تولي عناية خاصة للأهمية الاجتماعية للثقافة في الشؤون الوطنية ما يلي:

- بلغاريا، التي اعتمدت نهجا متكاملا في وضع السياسات الثقافية، وإدراج الثقافة في الاستراتيجيات الوطنية للقضاء على الفقر، والإدماج الاجتماعي، والخدمات المقدمة للشباب والمسنين؛

^{١٧} يسترشد هذا القسم بالتحليل المستعرض الذي أعده دافيد ثروسي.

- إكوادور، التي تتضمن خططها الوطنية للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٣ عددا من الأهداف الاجتماعية والثقافية، بما فيها تحسين نوعية حياة المواطنين، وتأكيد الهوية الوطنية وتعزيزها، وبناء أماكن عامة للحوارات الاجتماعية والمشاركة بين الثقافات؛
- أستونيا، التي تصف مبادئها التوجيهية الاستراتيجية للسياسة الثقافية (الثقافة عام ٢٠٢٠) التأثيرات المتبادلة بين الثقافة وغيرها من المجالات السياسية التي تنظر إلى الثقافة على أنها عامل حفّاز للتوصل إلى حلول في مجالات التعليم، والإدماج الاجتماعي، والتكامل؛
- بولندا، التي تؤكد "خطتها الإنمائية الوطنية للسنوات ٢٠٠٧-٢٠١٣" وكذلك تقريرها المعنون "بولندا عام ٢٠٣٠" على دور الثقافة في التنمية المستدامة.

٥٨- وتضم أمثلة الأطراف التي توجد لديها خطط اقتصادية كلية موجهة على وجه التحديد إلى التنمية المستدامة ألمانيا وفرنسا. وفي هذه الحالات، تُدمج الثقافة كأحد مكونات خطة أوسع بكثير. وتوجد لدى بلدان أخرى مثل الجبل الأسود والمكسيك خطط وطنية واضحة للثقافة تغطي طائفة كاملة من السياسات الثقافية؛ وقد تتضمن هذه الخطط أو لا تتضمن إشارة إلى الاستدامة. وتتضمن الأهداف الرئيسية للبرنامج الوطني المكسيكي للثقافة ٢٠٠٧-٢٠١٢ تعزيز الانتفاع والتمتع المتساويين بالثقافة، والسلع والخدمات الثقافية الجيدة، وإسهام الثقافة في الرفاهة الاجتماعية.

التمكين الاقتصادي عن طريق الصناعات الثقافية

٥٩- كان نصف التدابير التي سعت الأطراف إلى اتخاذها موجهة في المقام الأول إلى تحقيق النتائج الاقتصادية المفيدة من خلال تقديم الدعم للصناعات الثقافية، وتحسين قاعدة مهارات قوة العمل الإبداعية، والاستثمار في صون وتعزيز الموجودات من رأس المال الثقافي. ويشمل هذا مجموعة متنوعة من التدابير، من بينها:

- تقديم المساعدة في التسويق والترويج (كما هو الحال في الأرجنتين، والبرازيل)؛
- عمليات بدء الأعمال ومحاضرات الأعمال التجارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الثقافي (كما هو الحال في ليتوانيا)؛
- تقديم المساعدة للفنانين المبدعين (كما هو الحال في باراغواي)؛
- المبادرات التي تستهدف تحسين قاعدة المهارات في الصناعات الثقافية (كما هو الحال في الأرجنتين، وأوروغواي).

وعلاوة على ذلك، مؤلت سلوفينيا مشاريع بحرية، بما فيها سوق تجاري لبيع وترويج منتجات الصناعة الإبداعية؛ وأطلقت إسبانيا في عام ٢٠٠٩ خطة وطنية لتعزيز الصناعتين الثقافية والإبداعية بتخصيص مبلغ سنوي يزيد على ٣٠ مليون يورو؛ واستهلت تونس دراسة استراتيجية للتعرف على الصناعات الثقافية المحتملة، بتمويل من مصرف التنمية الأفريقي.

إثراء الإبداع والابتكار الفني

٦٠- تشجيع الإبداع أساسي الأهمية للتنمية ولإيجاد قيم أساسية في مجالي الفن والثقافة. وعلى الرغم من أن بالمستطاع السعي إلى تشجيع الإبداع لدى الأطفال ودعم تطبيق التفكير الإبداعي في أماكن العمل لأسباب جوهرية، ثمة منافع أساسية طويلة الأجل وذات طبيعة ثقافية محضة يمكن التمتع بها، على سبيل المثال، من الابتكارات الفنية غير المتوقعة التي تنشأ في مجتمع يقدر الإبداع في حد ذاته.

٦١- وأشارت بعض الأطراف إلى الدور الهام الذي تضطلع به الأحداث كمنتديات لأشكال التعبير الفني والابتكار، وكفرصة للتفاعل مع الحياة الثقافية والمشاركة فيها. ومن أمثلة ذلك برنامج الأردن لدعم مجموعة من مهرجانات المسرح والموسيقى، مثل المهرجان المسرحي الدولي الأردني السنوي، ومهرجان "ليالي عمان" المسرحي، ومهرجان "المسرح الحر"، ومهرجان "الموسيقى الصوفية". وتؤكد أطراف أخرى على دور البنى الأساسية المادية كعامل حاسم الأهمية لتحقيق الاستدامة في التنمية. وعلى سبيل المثال، يخطط الجبل الأسود لإنشاء مركز إعلامي دولي متعدد الوسائط في مصنع قديم، كي يكون مركزاً لإنتاج وعرض أشكال فنية شتى، ودافعاً رئيسياً للابتكار الفني في البلد.

بناء المجتمعات الجامعة والإبداعية

٦٢- كان ما يقرب من نصف التدابير التي تنفذها الأطراف موجهها، على نحو أوضح، لتحقيق النتائج الاجتماعية التي تتجلى في الوئام الاجتماعي، وزيادة الوعي المجتمعي، والمشاركة الثقافية. وتتمثل أداة أساسية لبناء المجتمعات الجامعة والإبداعية والقائمة على المعرفة في التعليم الذي يدل على اهتمام الأطراف بالبعد الطويل الأجل للتنمية المستدامة.

٦٣- وتقتضي الاستدامة الاجتماعية وجود مجتمع مستقر، ويتوفر فيه رأس مال اجتماعي جيد التطور، يتجلى في شكل شبكات اجتماعية قوية، ودرجة عالية من الثقة بين الأشخاص، وما إلى ذلك. وثمة رأي يذهب إلى أن الثقافة تسهم بسبل عديدة في بلوغ هذه النتائج. وتضم أمثلة البلدان التي نفذت فيها تدابير لتحقيق الوئام الاجتماعي بهدف إرساء دعائم التنمية المستدامة ألمانيا، وفنلندا. والدليل على ذلك أن الاستراتيجية الفنلندية للتنمية المستدامة تتوخى التوصل إلى مستقبل "يزداد فيه التعدد الثقافي عما هو عليه الآن"، وتشجع، على سبيل المثال، الإدماج الاجتماعي للعمال المهاجرين الذين يشكلون مورداً هاماً لاقتصاد البلد ومجتمعه. وتشكل سلوفينيا مثلاً آخر. فلقد بدأت في عام ٢٠٠٨ حملة للتوعية ومواجهة التعرض ضد من هم من طائفة "الروما". واتخذت مقاطعة ساسكاتشوان الكندية تدابير للتوصل إلى رؤية طويلة الأجل للمزايا الاجتماعية والاقتصادية للثقافة المحلية، وحفز إحساس المجتمع المحلي بهويته الثقافية؛ وحظيت هذه الاستراتيجية بتعاون عدد من الهيئات العامة والمنظمات غير الحكومية وغيرها. وتنظم وزارة الثقافة الإسبانية حلقات عمل سنوية شعبية بعنوان "المرأة في مجال الفنون: الامتياز والمساواة في النظام المعاصر للفنون في إسبانيا" تركز على وضع المرأة في الفنون وإسهامها في القطاع الإبداعي.

٦٤- وأشارت أطراف عديدة في تقاريرها إلى التدابير الرامية إلى تشجيع تعليم الفنون في المدارس، وبرامج تعليم الكبار والتعليم المجتمعي. ويجري، في موناكو، بذل جهد تعليمي خاص موجه نحو غرس فهم أكبر لمسائل الاستدامة. ويجري، في بولندا، تنفيذ تعليم الفنون عن طريق المدارس وكيانات أخرى، بما في ذلك المؤسسات الثقافية المحلية والوطنية، والمنظمات غير الحكومية،

والمؤسسات والجمعيات الدينية، والمراكز والمكتبات المجتمعية. وتضطلع هذه المراكز والمكتبات المجتمعية بدور فائق الأهمية في المدن الصغيرة. ويوجد لدى إسبانيا برنامج رئيسي بعنوان "الفنون في المدرسة" يعزز الفن في المدارس، ويشجع على الإدماج الاجتماعي والثقافي للأطفال المحرومين، ويرمي إلى منع العنف والعنصرية، وتعزيز الوثام والتسامح بين مختلف الثقافات. ويوجد لدى أوروغواي مجموعة من البرامج التي تولي اهتماما خاصا للتنمية الثقافية للشباب المحرومين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٤ و ١٩ سنة.

٦٥- ويمكن التوصل إلى منافع اجتماعية مستدامة عن طريق برامج التوعية المجتمعية والمشاركة في الحقل الثقافي. ومن بين البلدان التي تبرز هذه الجوانب في جهودها من أجل التنمية المستدامة فيما يتعلق بالثقافة الأردن، وأوروغواي. وثمة مثال آخر هو ألمانيا حيث جعل مجلس التنمية المستدامة التوعية المجتمعية إحدى أولوياته، بما في ذلك المعايير السياسية للتنوع الثقافي في التعليم من أجل التنمية المستدامة، وتشجيع أنماط الاستهلاك وأساليب الحياة في سياق الاقتصاد المستدام.

٦٦- وقد ربطت بعض الأطراف الثقافة بالسعي إلى تحقيق الاستدامة الإيكولوجية أو البيئية. فاليونان، على سبيل المثال، تؤكد على الصلات بين الثقافة والبيئة، ولا سيما في مجال التعليم. ويتجلى مثال آخر في المكسيك التي يتضمن برنامجها الوطني للثقافة اتخاذ تدابير لتشجيع استخدام السكان الأصليين للموارد الطبيعية على نحو يكفل الاستدامة. وتشير سويسرا، وفرنسا، وكندا أيضا إلى الاستدامة البيئية في تدابيرها لإدماج الثقافة في التنمية المستدامة.

تحقيق الإنصاف والعدالة في النتائج الإنمائية

٦٧- تستأثر البنى الأساسية وبناء القدرات بتركيز هام في وضع السياسات لدى الأطراف. ويكتسي هذا بأهمية خاصة في البلدان الأقل تقدما من الناحية الاقتصادية، التي قد يكون الدعم الدستوري والتشريعي والإداري الموجه فيها حاليا لوجود قطاع ثقافي منتج وقابل للاستمرار إما ناقص التطور أو غير قائم على الإطلاق. وفي هذا الصدد، يبين تحليل التقارير أن تحقيق التوزيع المنصف للنتائج الإنمائية شاغل هام بالفعل لوضعي السياسات. ويبرز علاج المثالب الإقليمية وتقديم المساعدة للأشخاص الذين ينتمون إلى الأقليات وغيرهم من المجموعات الضعيفة بنسب متكافئة تقريبا في التدابير التي يجري تنفيذها.

٦٨- وقد تحدث في أطراف كثيرة اختلالات جسيمة في توزيع الموارد الثقافية فيما بين المناطق داخل البلد، مما ينتج عنه عدم إنصاف بين السكان في الانتفاع بجميع أنواع المشاركة الثقافية. وتنشأ هذه الحالة على وجه الخصوص في البلدان التي توجد بها مراكز متروبولية رئيسية تميل إلى الاستئثار بنصيب غير متناسب من الاهتمام الثقافي. وأشار عدد من الأطراف المقدمة للتقارير إلى تدابير واستراتيجيات ضمن سياساته للتنمية المستدامة، تستهدف تصحيح هذه الاختلالات الثقافية الإقليمية. وتضمنت أمثلة البلدان التي تنفذ إجراءات إقليمية محددة في هذا الصدد بوليفيا التي أنشأت مجموعة من المجالس الثقافية، والبرازيل التي أنشئت فيها مراكز إبداعية إقليمية. وفيما يلي ثلاثة أمثلة أخرى توضح الجوانب المختلفة للتنمية الثقافية على الصعيد الإقليمي:

- قبرص، التي ترمي سياستها الإقليمية للتنمية الثقافية إلى إنعاش وتنشيط الأماكن الحضرية، وإتاحة إمكانية أفضل لطائفة من المجموعات المحرومة والمهمشة للانتفاع بالفنون والثقافة؛
- إيطاليا، التي أوليت فيها أولوية للاستثمارات في التنمية الثقافية والاقتصادية المستدامة على الصعيد الإقليمي في سياق الإطار الاستراتيجي الوطني؛

● سلوفاكيا، التي استخدمت فيها الأموال المقدمة من الاتحاد الأوروبي لتعزيز الإمكانيات الثقافية على الصعيد الإقليمي من خلال أحد محاور الأولوية في البرنامج التنفيذي الإقليمي.

وتضم البلدان الأخرى التي يوجد في سياساتها للتنمية المستدامة تركيز إقليمي هام فيما يتعلق بالثقافة البرتغال، وسويسرا، وكندا، والمكسيك.

٦٩- ويتعلق جانب رئيسي من الإنصاف بالنزاهة والعدالة وعدم التمييز في معاملة الأشخاص الذين ينتمون إلى الأقليات والمجموعات المحرومة في مسائل مثل الانتفاع بالمرافق الثقافية وإتاحة الفرص للمشاركة والإنتاج في المجال الثقافي. وأكد عدد من الأطراف على تدابير معينة تدخل في هذه الفئة في استراتيجيات التنمية المستدامة. ومن بين هذه الأمثلة:

● بلغاريا: تدابير متعددة ترمي إلى تحسين تعليم الفنون للأطفال ذوي الإعاقة، وتيسير الانتفاع بالمؤسسات الثقافية، وما إلى ذلك؛

● أيرلندا: برامج بشأن الفن والإعاقة

● المكسيك: الحركة الوطنية للتنوع الثقافي التي ترمي إلى كفاءة إدراك المجتمع المكسيكي لهويته الثقافية مع التصدي لمسائل التمييز، والتهميش، والاستبعاد، وعدم المساواة الاجتماعية؛

● بيرو: القانون الذي يقضي بالتشاور مع السكان من الشعوب الأصلية في وضع السياسات الإنمائية التي قد تؤثر عليهم؛

● سلوفينيا: التسليم بحقوق الأشخاص من طائفة "الروما"؛

● إسبانيا: خطة العمل الوطنية للإدماج الاجتماعي، الموجهة إلى المجموعات المعرضة للتهميش.

قاعدة الأدلة الإحصائية

٧٠- يقتضي تحسين قاعدة الأدلة لوضع سياسات التنمية المستدامة ثقافيا عن طريق الرصد والتقييم الفعالين توفر البيانات اللازمة. ويشير تقرير الاتحاد الأوروبي إلى أن مهمة تحسين إمكانية مقارنة الإحصاءات الثقافية ضرورة حتمية. ولقد بدأت عملية إقامة تعاون أوثق مع المنظمات الدولية العاملة في ميدان الإحصاءات الثقافية (اليونسكو، ومجلس أوروبا، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية)، ولا تزال هذه العملية مستمرة بهدف تحسين وضع الإحصاءات الثقافية على الصعيد العالمي، بما في ذلك إعداد البيانات عن اقتصاديات الثقافة. وتبين مبادرة "المؤشرات الثقافية لنيوزيلندا" التي تقدم بها برنامج الإحصاءات الثقافية في البلد أن هناك خمسة أهداف أساسية للقطاع الثقافي في نيوزيلندا، وهي: المشاركة، والهوية، والتنوع، والوثام الاجتماعي، والتنمية الاقتصادية. وفي هذا الصدد، يوفر مشروعان تابعا لليونسكو منهجيات وأدوات للأطراف: إطار نظام معلومات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية للإحصاءات الثقافية، وحمزة برامجيات مؤشرات الثقافة والتنمية.

٧١- ويمكن التوصل، عن طريق إجراء تحليل للتقارير، إلى نتيجة مفادها أن الإجراءات التي تتخذها الأطراف تنحو نحو تنفيذ مبادئ التنمية المستدامة ثقافياً، مع إيلاء اهتمام متوازن للنتائج الاقتصادية والنتائج الاجتماعية على حد سواء، ومع توفر فهم واضح لأهمية توشي العدالة وعدم التمييز في تخصيص الموارد الثقافية. ولا يزال يوجد في الوقت ذاته تحد أكبر ما برح يجد من نجاح الأطراف في إدماج الثقافة في التنمية المستدامة - عدم توفر الفهم في بعض مجالات وضع السياسات للإمكانيات الإنمائية التي يتيحها القطاع الثقافي. وسيلزم إطلاق حملة أقوى للتصدي لهذا التحدي، إذا أريد إحراز تقدم أكبر.

أمثلة ابتكارية مختارة

يوفر جدول أعمال القرن الـ ٢١ للثقافة في كوبيك، كندا الأساس للجهود المبذولة لإدماج الثقافة في برامج المقاطعة للتنمية المستدامة.

يندرج إدماج الثقافة في تخطيط لاتفيا للتنمية المستدامة في استراتيجية البلد الطويلة الأجل للتنمية المستدامة (لاتفيا عام ٢٠٣٠)، وخطته الإنمائية الوطنية للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٣، والخطة الإنمائية الاستراتيجية للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣ التي ترمي إلى الارتقاء بقدرة البلد التنافسية، وترى أن بوسع الصناعات الإبداعية أن تضطلع بدور هام في زيادة الإمكانيات الاقتصادية للبلد.

تقدم استراتيجية ليتوانيا لتعزيز وتنمية الصناعات الإبداعية الدعم لمخاض الفن كمنظمات لا تستهدف الربح تقدم بناها الأساسية ومرافقها للفنانين وسائر المهنيين العاملين في مجال الصناعات الثقافية لتمكينهم من الإبداع وتقديم أعمالهم للجمهور.

يجري تنفيذ سياسة ناميبيا للفنون والثقافة في إطار الخطة الإنمائية الوطنية الثانية التي تتضمن أحكاماً لزيادة المساهمة الاقتصادية المقدمة من الفن والثقافة، ودعم الفنانين والمنظمات الثقافية وغيرها في كل مجالات الفن.

يتضمن مشروع مونييه في سويسرا (رصد التنمية المستدامة) مؤشرات للمشاركة في الحياة الثقافية عامة، ومشاركة المواطنين بنشاط في الحياة الثقافية (الأنشطة الثقافية غير المهنية). وعلى الصعيد الإقليمي، تجمع الكانتونات والمدن البيانات عن النفقات المتعلقة بأنشطة الثقافة والاستحمام.

خامساً - حماية أشكال التعبير الثقافي المعرضة للخطر

٧٢- تدعو الفقرة ١١ من المبادئ التوجيهية التنفيذية المتعلقة بالمادتين ٨ و ١٧ من الاتفاقية الأطراف إلى تضمين تقاريرها الدورية معلومات مناسبة عن التدابير التي اتخذتها لحماية أشكال التعبير الثقافي التي يتم تعريفها بأنها معرضة للخطر حال تقريرها وجود حالة خاصة^{١٨} بموجب المادة ٨ (١)، واتخاذها لتدابير معينة بموجب المادة ٨ (٢) من الاتفاقية.

٧٣- ويتعين على أي طرف، ما أن يحدد وجود حالة خاصة ويتخذ تدابير معينة، أن يقدم تقريراً بذلك إلى اللجنة قبل ثلاثة أشهر على الأقل من افتتاح أي دورة عادية، لإتاحة الفرصة لنشر المعلومات والنظر في المسألة (الفقرتان ٦ و ٧ من المبادئ التوجيهية التنفيذية المتعلقة بالمادتين ٨ و ١٧). ولم ترد إلى الأمانة أي تقارير من هذا القبيل منذ نفاذ الاتفاقية.

سادساً - التوعية ومشاركة المجتمع المدني^{١٩}

٧٤- تقر الأطراف، بموجب المادة ١١ من الاتفاقية، بالدور الأساسي للمجتمع المدني^{٢٠} في حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي، وتلتزم بتشجيع مشاركته بصورة فعالة في تحقيق أهداف الاتفاقية.

٧٥- وسلمت المبادئ التوجيهية التنفيذية بأهمية المجتمع المدني في تنفيذ الاتفاقية، لأنه يوجه انتباه السلطات العامة إلى شواغل رابطات ومؤسسات المواطنين، ويرصد تنفيذ السياسات والبرامج، ويقوم بدور الجهة الحارسة، ويضطلع بمهمة المدافع عن القيم والجهة المبدعة، ويسهم في تحقيق قدر أكبر من الشفافية والمساءلة في الحوكمة.

٧٦- وتوفر المبادئ التوجيهية أيضاً مؤشراً لمسؤوليات المجتمع المدني بوصفه الجهة المعنية الأساسية في الاتفاقية، وتشجع على اشتراكه في عملية إعداد التقارير الدورية التي تقدم كل أربع سنوات. ويبدو، فيما يتعلق بعملية إعداد التقارير هذه، أن هناك ثلاثة أنواع من المشاركة:

- عمليات التعاون التي تنطوي على المشاركة في صياغة التقرير وتنقيحه، مثلما هو حاصل في النمسا؛
- العمليات الموازية التي يقوم فيها كل من الحكومة والمجتمع بإعداد تقريره، ثم يتم بعد ذلك دمجها معاً، مثلما هو حاصل في ألمانيا؛
- عمليات التشاور التي يتم فيها التماس آراء المجتمع المدني ومدخلاته من خلال الاستبيانات وغيرها من أشكال إبداء التعليقات، ثم يجري دمجها في تقرير الطرف المعني، مثلما هو حاصل في أوروغواي.

٧٧- ولم يتمكن المجتمع المدني، في بعض الأطراف، من المشاركة لأسباب شتى مثل: كان الإطار الزمني لتقديم التقرير أقصر من أن يسمح بالدخول في عملية مشاورات شاملة؛ أو أن المجتمع المدني لم يطلب إليه المشاركة في العملية؛ أو أنه لم تتح له فرصة للمشاركة بسبب انهيار الثقة وتعطل سبل الاتصال مع الحكومة. وأشارت أطراف أخرى إلى عدم مبالاة المجتمع المدني بالمشاركة

^{١٨} الحالات الخاصة هي تلك التي تكون فيها أشكال التعبير الثقافي على أرض طرف من الأطراف معرضة لخطر الاندثار، أو لتهديد خطير، أو تتطلب بصورة ما صوتاً عاجلاً (المادة ٨-١ من الاتفاقية).

^{١٩} يسترشد هذا القسم بالتحليل المستعرض الذي أعده مايك فان غران.

^{٢٠} كما هو محدد في المبادئ التوجيهية التنفيذية المتعلقة بالمادة ١١ من الاتفاقية.

لأنه لا يلمس بعد ما توفره له الاتفاقية من منافع^{٢١}. ومن الأهمية بمكان التأكيد على أنه في حين أن الاتفاقية واضحة بشأن تعريف المجتمع المدني واشتراكه، فليس كل البلدان تفهم المجتمع المدني و/أو تقدم له الدعم بنفس الطريقة. ولم تكن ثمة إشارات إلى الدخول في حوار أو مشاورات مع القطاع الخاص.

٧٨- وفيما يتعلق بإشراك المجتمع المدني في السياسات الثقافية، يتضح من التقارير أن الأطراف قد أشركت المجتمع المدني في:

١٦ ' صياغة السياسات الثقافية، ورصدها، وتقييمها، وتعديلها

تشير أطراف عديدة مثل إكوادور، وألمانيا، وفرنسا، وكندا إلى أن المجتمع المدني يشارك عن كثب في صياغة و/أو تعديل السياسات الثقافية. ويذكر البعض، مثل السويد، وكوبا، والنمسا أن هذا كان هو الحال حتى قبل اعتماد الاتفاقية.

٢٦ ' تنفيذ السياسات الثقافية، بما في ذلك قيام المؤسسات التي يديرها المجتمع المدني بتخصيص الأموال العامة لمشاريع تحقق أهداف الاتفاقية أو السياسات الثقافية عامة

تشير ناميبيا إلى أن المجتمع المدني يشارك في تنفيذ السياسة الثقافية عن طريق المجالس الإقليمية التي يوجد له تمثيل فيها. وفي البرازيل، يشارك المجتمع المدني في وضع السياسات الثقافية العامة، وتنفيذها، ورصدها، وتخصيص له مقاعد في المجلس الوطني للسياسة الثقافية، وفي اللجنة الوطنية لتعزيز الثقافة، وفي المجموعات القطاعية التي تساعد المجلس، وفي مجالس ثقافة شتى تابعة للمجالس البلدية أو الولايات، ومنتديات أخرى تيسر المشاركة الديمقراطية. وتفيد شيلي بأن المجتمع المدني ممثل في مجلسها الوطني للثقافة والفنون المسؤول أيضا عن إسداء المشورة للحكومة بشأن مسائل السياسة الثقافية. ويفيد الجبل الأسود بأن الحكومة تقدم التمويل لمنظمات المجتمع المدني من أجل تنفيذ المشاريع التي تتفق وأهداف الاتفاقية. وبالمثل، تمول ألمانيا منظمات المجتمع المدني، وتسلم على النحو الموضح في الاتفاقية بضرورة أن تشرك الأطراف هيئات المجتمع المدني كشركاء أساسيين في السعي إلى بلوغ أهداف الاتفاقية. والدور الذي يضطلع به المجتمع المدني في مجالس الفنون والثقافة في الدانمرك، والسويد، وفنلندا، وكندا، والنرويج معروف حق المعرفة.

٣٦ ' توزيع المعلومات، والتوعية بالسياسات الثقافية وبالاتفاقية، عن طريق:

- تنظيم المؤتمرات والحلقات الدراسية والاجتماعات الوطنية والدولية، والمهرجانات التي تستضيفها الحكومة لصالح المجتمع المدني أو معه، أو التي يستضيفها المجتمع المدني أحيانا بدعم مالي من الحكومات المعنية (مثلما هو الحال في إسبانيا، وإكوادور، والبرازيل، وتونس، وسلوفينيا، وفنلندا، واليونان)؛
- إنتاج أشرطة فيديو، وكتيبات، ومجموعات أدوات، ومواقع شبكية، وغيرها من أنواع الموارد الإعلامية عن الاتفاقية والصندوق الدولي للتنوع الثقافي (مثلما هو الحال في الأرجنتين، وأوروغواي، ولافتيا، والمكسيك)؛

^{٢١} أوصت بعض التقارير بضرورة جمع الحالات لإبداء منافع الاتفاقية للمجتمع المدني لتمكينه من المشاركة في المستقبل.

• التكليف بإجراء ونشر بحوث عن أفضل الممارسات و/أو الاستراتيجيات، بما في ذلك المعلومات عن الصناعات الإبداعية، والاقتصاد الإبداعي، وتنوع أشكال التعبير الثقافي (مثلما هو الحال في الأرجنتين، وألمانيا، والبرازيل، وفرنسا، وكندا، والنمسا).

٧٩- وفي أطراف عديدة، أنشأ المجتمع المدني، قبل اعتماد الاتفاقية، شبكات وتحالفات للمنظمات غير الحكومية ورابطات للمهنيين. واضطلعت هذه الشبكات والتحالفات بدور هام في التفاوض مع الحكومات على الصعيد الوطني والدولي كخطوة أولى نحو التصديق على الاتفاقية. وما فتئت هذه الشبكات والتحالفات ناشطة في معظم الأطراف، ولا تزال تعمل من أجل تعزيز ورصد تنفيذ الاتفاقية من خلال البحث، والدعوة، وتشاطر المعارف، والنقد البناء. وعلى سبيل المثال، استضاف تحالف التنوع الثقافي في البرازيل، في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١١، اجتماعين دوليين عن التنوع الثقافي جمعاً بين ممثلي ما يزيد على ٤٠ بلداً، وتوقفت فيهما مسألة إنشاء آليات لتنفيذ الاتفاقية عن طريق السياسات العامة وعلى يد المجتمع المدني. وتدعم المكسيك، مثلها في ذلك مثل ألمانيا وفنلندا، شبكتها المعنونة "دون الأربعين" للتعرف على المهنيين الشباب وإثرائهم وحشدهم بغية إشراكهم في صياغة السياسات الثقافية وتنفيذها. ويشيد التقرير الكندي بالاتحاد الدولي لتحالفات التنوع الثقافي الذي يقع مقره في كندا، وكذلك بالدور الذي ما برحت التحالفات الوطنية تضطلع به في تعزيز الاتفاقية. ويورد التقرير أيضاً أن "التحالف اتخذ مبادرة لتشجيع التحالفات الزميلة وأعضاء الاتحاد الدولي على الاضطلاع بدور نشط في إعداد هذه التقارير التي تقدم كل أربع سنوات".

٨٠- ووضعت الأطراف أساليب شتى للاتصال والتشاور لكفالة إعراب المجتمع المدني عن آرائه بشأن السياسات الثقافية ومراعاة صانعي القرارات لها. ويتمثل أحد النهج المتبعة في ذلك في إجراء دراسات استقصائية تقوم على الاستبيانات فيما بين منظمات المجتمع المدني المعنية. ويكمن أسلوب آخر في إنشاء وإدامة موقع شبكي مخصص لهذا الغرض يمكن أن تنشر فيه جميع الجهات المعنية معلومات، وأن تشارك في المداولات المتعلقة بموضوع اختيار من قبل. وتوجد في النمسا منديات للمناقشة محمية بكلمة سر يمكن أن يتحاور فيها أعضاء المجتمع المدني معا وأن يخططوا أحداثاً معا. وتشير كندا إلى الاستخدام الواسع للإنترنت في التشاور على نطاق عريض مع الجهات المعنية فيما يتصل بإعداد السياسات والاستراتيجيات الثقافية.

٨١- وفي حين تشير أطراف كثيرة إلى اشتراك المجتمع المدني عامة في صياغة وتنفيذ السياسات المتعلقة بالاتفاقية، أكدت أطراف أخرى على مواضيع معينة تجري فيها حواراً مع المجتمع المدني، مثل وضع الفنان في سلوفاكيا والنمسا وحقوق التأليف والنشر في البرازيل. وفي فرنسا، يطالب قطاع المجتمع المدني بالنظر إلى الفنون لا من منظور قيمتها التجارية والاقتصادية فحسب، وإنما أيضاً من ناحية قيمتها الثقافية. وتؤكد هذه الأنشطة على شواغل المجتمع المدني فيما يتصل بمسائل أساسية تؤثر على الفنانين، وتشدد على تصور مؤداه أن من الأكثر احتمالاً أن يتسنى حشد الفنانين وإشراكهم فيما يتعلق بالاتفاقية والسياسات الثقافية عندما تكون اهتماماتهم المباشرة مرتبطة على نحو أوثق بهذه السياسات.

٨٢- ويشارك المجتمع المدني بنشاط في الدعوة إلى تعميم مراعاة أصوات المجموعات الضعيفة، ولا سيما أوساط الشعوب الأصلية والمهاجرين، في العمليات السياسية. وعلى سبيل المثال، اشتركت المكسيك مع المجتمع المدني في بذل جهود لتمكين وتأكيد الثقافات وأشكال التعبير الأصلية عن طريق تقديم الدعم المالي والدعم المتعلق ببناء القدرات وغير ذلك من أشكال الدعم

مثل الدعم المقدم لنظم إذاعة ثقافات الشعوب الأصلية التي تبت برامجها بـ ٣٣ لغة أصلية. وتتجلى عملية تعميم مراعاة أصوات أوساط المهاجرين من خلال أنشطة مجلس الفنانين *الدائمركيين*، والمجتمع المدني في ألمانيا الذي يعمل مع الفنانين المهاجرين عن طريق الحلقات الدراسية وغيرها من المبادرات، واستضافة إسبانيا لبرامج أدبية للفنانين المهاجرين. وأشارت الأطراف أيضا إلى أحداث نُظمت بالاشتراك مع المجتمع المدني للاحتفال بالأقليات أو المجموعات الثقافية المهمشة.

٨٣- وتتضمن أمثلة التعليقات النقدية المقدمة من المجتمع المدني وأشارت إليها الأطراف ما يلي:

- عدم التنسيق مع المجتمع المدني في تنفيذ الاتفاقية؛
- عدم وجود خطة عمل محددة لتنفيذ الاتفاقية تتضمن نتائج وأطر زمنية واضحة وتحديدًا جليا للمسؤولية؛
- عدم توفر قنوات واضحة التحديد لاشتراك المجتمع المدني في عمليات وضع السياسات.

٨٤- ويشير عدد من التقارير إلى تحديات معينة يواجهها المجتمع المدني فيما يتعلق بتعزيز الاتفاقية والمساهمة في تنفيذها. وفي ناميبيا، تتضمن هذه التحديات صعوبات في جمع الأموال، وعدم توفر الموارد البشرية المؤهلة، وضعف الصناعات الثقافية، وعدم وجود أسواق محلية للفنون. وترى أطراف عديدة، منها الأردن والبرتغال وناميبيا، أن عدم الوعي بالاتفاقية وإمكاناتها يشكل تحديا رئيسيا لمشاركة المجتمع المدني بنشاط في تنفيذها. وفي اليونان، حددت ٢٦ منظمة من منظمات المجتمع المدني عددا من التحديات من بينها محدودية التمويل والبنى الأساسية (التكنولوجيا والمقار)، وصغر حجم السوق اليوناني للمنتجات الثقافية، والمنافسة القوية من الصناعات الثقافية "الكبيرة". وتشير سلوفاكيا إلى تحد مشترك يتمثل في أنه تحدث في أحيان كثيرة في أعقاب الانتخابات تغييرات في الموظفين الحكوميين تؤدي في أغلب الأوقات، في إطار الحكومة القادمة، إلى عكس اتجاه التقدم الحاصل في التعاون بين المجتمع المدني والحكومة.

٨٥- وتفيد أطراف مثل إسبانيا، وسوريا، وعمان بوجود حاجة كبيرة إلى توعية الهيئات الحكومية على المستوى الأدنى - الإقليمي/البلدي/المحلي - بالاتفاقية حتى يمكنها أن تشرك المجتمع المدني على نحو أكبر على هذه المستويات. وتسلم عمان علاوة على ذلك بالحاجة إلى بناء القدرات في قطاع الفنون - وخصوصا في المجتمع المدني - من أجل تنفيذ الاتفاقية والانتفاع بها على نحو أفضل. وتشير إكوادور إلى أنه في حين أنها أوجدت آليات لكفالة اشتراك المجتمع المدني، ثمة حاجة إلى غرس الثقة بين المجتمع المدني والحكومة، ولا سيما في المناطق الريفية. وأخيرا، يشير عدد من التقارير إلى أهمية وجود جهة اتصال بين المجتمع المدني والحكومة، وعقد اجتماعات أكثر انتظاما وفعالية، في مواصلة حشد المجتمع المدني وتأمين مشاركته النشطة في تنفيذ الاتفاقية.

أمثلة ابتكارية مختارة

يوفر الفريق العامل النمساوي للتنوع الثقافي محفلا فريدا للحوار وتبادل الأفكار على نحو مستمر فيما بين ممثلي

المجتمع المدني والسلطات العامة بشأن المسائل ذات الصلة بالاتفاقية.

بذلت البرازيل جهوداً كبيرة لترويج الاتفاقية لدى المجتمع المدني، وإشراك مختلف الجهات المعنية في حوار مع الحكومة، عن طريق مجموعة من حلقات العمل والحلقات الدراسية والأحداث.

تتشاور وزارة الثقافة في بلغاريا مع شبكتها للمجالس الاستشارية، بما في ذلك ممثلو المجتمع المدني، في عملية وضع السياسات والتدابير الثقافية الجديدة، عند نشوء حالات أو مسائل معينة.

تجري كندا بانتظام مشاورات مباشرة واسعة النطاق مع المجتمع المدني، بما في ذلك المستعملون النهائيون للسياسات والتدابير الثقافية والمستفيدون منها.

يتكون الاتحاد الدولي لتحالفات التنوع الثقافي من ٤٣ تحالفاً وطنياً، وهو مكرس لترويج الاتفاقية. وكانت أعمال التحالفات الوطنية، والاتحاد الدولي لتحالفات التنوع الثقافي ولا تزال حتى الآن محورية الأهمية للاتفاقية.

أنشأت إكوادور مؤخراً مجلساً يسمى "مجلس مشاركة المواطنين" في محاولة لتحسين تدفق المعلومات بين الحكومة والمواطنين، فضلاً عن تعزيز الحوكمة التشاركية.

استهلت جهة الاتصال الوطنية الألمانية المعنية بالاتفاقية عدداً كبيراً من المشاريع والتدابير التي تركز على توعية المجتمع المدني ومشاركته، وكان آخرها في المنطقة العربية.

تشارك منظمات المجتمع المدني على نحو متزايد في تشكيل السياسات الوطنية في لايفيا وتعرض بنشاط اهتمامات المجتمع المدني على السلطات العامة.

تتضمن الأهداف الاستراتيجية للفترة ٢٠١١-٢٠١٢ لشبكة "دون الأربعين" في المكسيك المساهمة في الإعلان عن اتفاقية اليونسكو لعام ٢٠٠٥ وتطبيقها في الـ ٣١ ولاية والمنطقة الاتحادية في المكسيك.

تجري النرويج مشاورات منتظمة مع المجتمع المدني بفضل آلية فعالة تكفل إبداء التعليقات على السياسات الثقافية في الوقت المناسب واستعراض هذه التعليقات فيما بعد.

يتكون مجلس الثقافة الوطني في باراغواي من جهات حكومية وممثلي قطاعات وصناعات ثقافية عديدة.

حصلت حركة "مواطنو الثقافة" البولندية على التزام خطي من الحكومة بالعمل مع المجتمع المدني لبلوغ عدد من الأهداف السياسية الثقافية.

تشارك الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، من خلال مقترحاتها وحواراتها، في إعادة تشكيل برنامج الثقافة الوطني في سلوفينيا، وتقييمه، وتنفيذه.

٨٦- أكدت بعض الأطراف، التي كان يتوفر لها قبل نفاذ الاتفاقية البنى الأساسية والسياسات اللازمة، أن تنفيذ الاتفاقية أكمل بالأحرى السياسات والتدابير القائمة بالفعل ولم يدخل "تغيرا رئيسيا في السياسة". وهذا هو الحال في عدد من الأطراف التي هي دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي وتذكر أنها تواجه صعوبة معينة في التمييز بين المنجزات التي تتصل على وجه التحديد بتنفيذ الاتفاقية وتلك المتصلة بالسياسات الثقافية الموجودة فيها الآن. غير أنها تؤكد، مع ذلك، أن الاتفاقية أوجدت "منظورا جديدا وإطارا مرجعيا لمناقشات السياسة الثقافية"^{٢٢}. وأفادت أطراف أخرى توجد بها بنى أساسية أقل تطورا أنها نهضت بنشاط بوضع سياساتها الثقافية وتقوية صناعاتها الثقافية عقب اعتماد الاتفاقية وتصديقها.

٨٧- وتنقسم المنجزات العديدة التي أشارت إليها الأطراف إلى المجموعات المختلفة التالية:

١' زيادة الوعي بالمساهمة الثقافية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية: إذ أكدت البرازيل، على سبيل المثال، على أن إنجازها الرئيسي في هذا الشأن هو التقدير الأكبر الذي يشعر به المجتمع بأسره إزاء دور الثقافة في التنمية؛

٢' الإقرار بحق الدولة السيادي في وضع السياسات الثقافية وتنفيذها، على نحو ما هو حاصل مثلا في تونس؛

٣' تعزيز الحوار بين الحكومة والمجتمع المدني، بالإضافة إلى زيادة إشراك المجتمع المدني في وضع السياسات. فلقد أكدت النمسا، على سبيل المثال، على زيادة جهودها لإنشاء آليات مخصصة وأخرى مؤسسية لاشتراك واستشارة المجتمع المدني وممثلي قطاع الثقافة في تحديد السياسات الثقافية، ووضعها، وتنفيذها. وأشارت باراغواي إلى أنه تم وضع آليات لكفالة مشاركة المجتمع المدني، وإلى أن تنفيذ الاتفاقية ساهم في تعزيز الحقوق الثقافية للمجتمعات الضعيفة. وذكرت ناميبيا أنها ستواصل تعزيز إشراك المجتمع المدني، وذلك بصفة خاصة من خلال تقديم الدعم للشبكة الشريانية في ناميبيا.

٤' تيسير وضع الأطر القانونية والمؤسسية والسياسات والتدابير الثقافية الابتكارية. فلقد أبرزت ليتوانيا، على سبيل المثال، الموافقة على وثيقتها للسياسة الثقافية في عام ٢٠١٠، التي تؤكد على دور الثقافة الهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة للبلد (مدنه ومناطقه)، وتعزيز الصناعات الثقافية والإبداع، وزيادة الانتفاع بالثقافة. وكانت الفترة التي يشملها التقرير أيضا بداية لوضع سياسة لتنمية الصناعات الثقافية - فقد اعتمدت استراتيجية تعزيز وتنمية الصناعات الإبداعية، وأنشئت رابطة الصناعات الإبداعية والثقافية، ومولت محاضن الفن، ووضع نظام لدعم مشاريع الصناعة الثقافية. وأكدت أوروغواي أن الاتفاقية أفسحت السبيل لمبادرات قانونية ومؤسسية بشأن تعزيز أشكال التعبير الثقافي، وكفلت وضع خطط مبتكرة للسياسة الثقافية على الصعيد الوطني أدت إلى تعزيز الإدماج الاجتماعي، ومهدت السبيل لتحسين المجالات الثقافية والفنية المحلية وأضفت الطابع المهني عليها.

ثامناً - التحديات التي تعترض تنفيذ الاتفاقية

٨٨- من الجدير بالملاحظة، فيما يتعلق بالتحديات التي تمت مواجهتها في تنفيذ الاتفاقية، أن الإنجاز الرئيسي التي أحرزته بعض البلدان، وهو إدماج الثقافة في سياسات التنمية المستدامة والتوعية بدور الثقافة في التنمية، أشير إليه أيضا بصفة شاملة على أنه التحدي الرئيسي فيما يتصل بتنفيذ الاتفاقية. وفي هذا الصدد، ذكرت الأطراف التحديات المعينة التالية:

- الحدائق والتعدد النسبيان "للتفكير المتعلق بالثقافة والتنمية"؛ وإقناع الجهات الفاعلة الإنمائية بأن الثقافة لها ما هو أكثر من قيمة رمزية، وأنها توفر العمالة، وتسهم على نحو لا يستهان به في الناتج المحلي الإجمالي؛
- إعداد البيانات، والإحصاءات، والممارسات الجيدة، لاستخدامها في وضع السياسات القائمة على الأدلة وتنفيذها على الصعيد المحلي والإقليمية والوطنية؛
- التوصل إلى مؤشرات كافية لتقييم أثر السياسات والتدابير المعتمدة لتعزيز الثقافة كأداة لتحقيق التنمية؛ وضع آليات التقييم الحالية مدى فعالية السياسات الثقافية؛
- عدم كفاية التمويل العام المخصص للثقافة فيما يتصل بالأهداف المحددة للقطاع.

٨٩- ويتمثل ثاني أكبر تحد لعدد من الأطراف في تنفيذ تدابير التعاون الدولي والمعاملة التفضيلية. وأبرزت الأطراف في هذا الصدد الصعوبات المحددة التالية:

- أوجه الضعف الهيكلية لدى المستفيدين من التعاون الدولي، بما في ذلك محدودية القدرة على الاستقبال والقدرات على إدارة الموارد الخارجية؛
- عدم القدرة على التحقق من حجم أموال المساعدة الإنمائية الرسمية المستخدمة في تعزيز الثقافة؛
- الآراء التقليدية القائلة بأنه توجد في أي من البلدان النامية مسائل أكثر إلحاحية من الثقافة، ولا سيما فيما يتعلق بالإنتاج العام؛
- صعوبة الربط بين بعدي الثقافة والتجارة؛
- اتخاذ إجراءات مشتركة بين الوزارات عن طريق الأفرقة العاملة و/أو إجراءات محددة؛
- كفاءة الاتساق بين نظم الدعم العام وأنظمة المنافسة.

٩٠- وحددت الأطراف عددا من التحديات التي تتعلق على وجه التحديد بتنفيذ السياسات والتدابير عبر كامل سلسلة القيمة الثقافية. والكثير من هذه التحديات يبرز في ميادين سياسية مختلفة، أي أنها أكبر بكثير من كونها مجرد مشكلة تتعلق بالسياسة الثقافية، ولن يكون بوسع وزارة الثقافة إذا عملت بمفردها أن تصل إلى أي حلول ممكنة. ومن بين التحديات التي ورد ذكرها ما يلي:

- الاحتياجات المالية التي تفوق مستوى التمويل العام الذي يمكن إتاحتها للثقافة وللمهنيين، سواء كان عملهم يدخل في نطاق الإبداع، أو الإنتاج الصناعي أو الرقمي، أو التوزيع، أو النشر، أو لدعم إتاحة الفرص وسبل النفاذ إلى الراغبين في استهلاك السلع والخدمات الثقافية أو تذوقها، أو التمتع بها؛
 - معدل ونطاق التحول الحاصل عبر كامل سلسلة القيمة نتيجة لتكنولوجيات المعلومات والاتصال الجديدة؛
 - عدم توفر الأسواق و/أو إمكانية النفاذ إليها؛
 - التوزيع غير المتكافئ داخل البلدان، بما في ذلك بين المدن والمناطق الحضرية أو فيما بين مختلف مناطق البلد نفسه؛
 - عدم توفر التنسيق الشامل بين القطاعات في صنع القرارات الحكومية، وتفتت اختصاصات القطاع العام، مثل الصلات بين الثقافة والتعليم؛
 - عدم وجود شراكات كافية بين القطاعين العام والخاص؛
 - المواقف السياسية التي تقضي بأن تنسخ اعتبارات التجارة الحرة السياسات الرامية إلى حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي، مما يعرض الإعانات الثقافية لخطر الإلغاء.
- ٩١- ويشكل عدم كفاية قاعدة المعارف والاختصاصات والمهارات تحدياً رئيسياً آخر يتعين التصدي له في السنوات القادمة. وتتراوح الصعوبات الناشئة عن ذلك من الخلط المستمر بين نطاق كل من اتفاقيتي عام ٢٠٠٣ وعام ٢٠٠٥ إلى عدم توفر الموارد البشرية المؤهلة في وزارات الثقافة فيما بين موظفي الحكومات المحلية أو الإقليمية في هذا الميدان الجديد لوضع السياسات.
- ٩٢- ولقد اقترحت في التقارير مجموعة من **الحلول** للتصدي لمختلف التحديات المذكورة آنفاً. ويرد أدناه عدد قليل من الأمثلة عليها:
- إدراج إشارة إلى مبادئ وأهداف الاتفاقية، وبند إعفائي للصناعات الثقافية التي تستهدف حماية الحق في تنفيذ السياسات، واعتماد التدابير المعترف بها في المادتين ٥ و ٦ من الاتفاقية وترمي إلى حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي في الاتفاقات التجارية الثقافية والإقليمية (تونس وكندا)؛
 - بناء شراكات استراتيجية مع شتى الهيئات الحكومية الوطنية، والمنظمات غير الحكومية، والجهات المعنية الخاصة لكفالة المشاركة الواسعة النطاق (الأرجنتين والبرازيل)؛
 - إنشاء مؤسسات أو مرصد مكرسة للتنوع تستخدم البحوث المستدامة المتعمقة لجمع المعلومات والبيانات وأفضل الممارسات؛
 - تدريب المسؤولين في الحكومات المركزية والإقليمية عن طريق حلقات العمل التشاركية (الأرجنتين وباراغواي)؛

- تحديد غايات ومقاييس معينة للتنمية الوطنية، تتصل بتنوع أشكال التعبير الثقافي، ووضع نظام للمؤشرات الثقافية بالاشتراك مع المؤسسات التي يمكنها تقييم أثر السياسات (البرازيل)؛
- استخدام الصندوق الدولي للتنوع الثقافي كأداة للتوعية، من خلال نشر المعلومات عن مختلف المشاريع وما تخلص إليه من نتائج للتشجيع على تكرارها، وإرهاف ووعي الجهات الفاعلة والجهات المعنية ذات الصلة (الأرجنتين)؛
- نشر الاتفاقية على نطاق واسع، ونشر المقالات الإخبارية عن المسائل ذات الصلة، عن طريق مختلف أشكال وسائل الإعلام، من أجل إرهاف ووعي منظمات المجتمع المدني (الأردن)؛
- تعيين جهات اتصال في الوزارات المسؤولة عن الثقافة لتيسير الاتصال بالمجتمع المدني والتعاون معه (الأرجنتين، وألمانيا، وأوروغواي، والبرازيل، والسويد، وشيلي، وفرنسا، وكندا، ولاتفيا، والنمسا)، وكذلك في وزارات أخرى ذات صلة بالاتفاقية مثل وزارات الخارجية والتجارة والصناعة (النمسا).

عاشراً - رصد أثر السياسات والتدابير

٩٣- لا يزال جمع المعلومات عن أثر السياسات والتدابير السياسية الرامية إلى تعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي في مختلف مراحل الإبداع، والإنتاج، والتوزيع، والنشر، والمشاركة والتمتع يشكل عملية طموحة. ويرجع هذا جزئياً إلى نقص المعلومات المقدمة في الكثير من التقارير، ونقص أدوات تقييم الأثر المنفذة على الصعيد القطري، ونقص النضج في سياسات أو تدابير معينة لتحديد الأثر. وأوضحت بعض الأطراف أن تقييمات الأثر لتدابير تم الانتهاء منها مؤخراً لا يزال جارياً.

٩٤- ومن بين الخبرات المتشاطرة بين الأطراف والتي تبين الأثر ما يلي:

- رصد أعداد الزائرين عقب منح حق الدخول بالجمان إلى مؤسسات ثقافية معينة للأطفال والشباب (حدث في النمسا، مثلاً، زيادة بنسبة ٢٤ في المائة في المجموعة المستهدفة، وزيادة بنسبة ٢٠ في المائة في الزائرين الدافعين لرسوم الدخول بعد تنفيذ التدبير المذكور)؛
- قياس رقم الأعمال غير المحلية للمؤسسات الثقافية عقب تنفيذ تدابير لتعزيزها في الخارج (ازداد في النمسا، مثلاً، رقم الأعمال غير المحلية لعدد ٤٠٠ من المؤسسات الإبداعية عقب المبادرة التي أطلقتها الحكومة للتحويل إلى النطاق الدولي)؛
- رصد عدد المحتويات المحلية الإنتاج لتقييم مدى فعالية تدابير دعم الصناعات الثقافية (حدثت في كندا، مثلاً، زيادة ملحوظة في عدد ساعات التلفزيون، والدوريات، والكتب المقدمة من مؤلفين كنديين، وكذلك في البومات الموسيقى التي يوزعها فنانون كنديون عقب اتخاذ تدابير معينة. وحدثت في الأرجنتين زيادة بنسبة ٢٠ في المائة في إذاعة المحتوى المحلي على القنوات الإقليمية عقب صدور قانون عام ٢٠٠٩ بشأن خدمات الاتصالات السمعية البصرية)؛

• رصد الحياة الوظيفية والأنشطة الاقتصادية للمندربين عقب الأخذ ببرامج خاصة ترمي إلى تنمية المهارات (حصل في الأرجنتين، مثلا، عدد كبير من المستفيدين من برنامج التدريب على مهارات الصناعات الثقافية، الذي تنفذه أمانة الثقافة ووزارة العمل، على وظائف في الصناعات التي تلقوا تدريباً بشأنها).

٩٥- ويجري في قلة من الأطراف فحسب جمع البيانات بطريقة منهجية عن مختلف مراحل سلسلة القيمة، عن طريق إما مؤسسات عامة متخصصة (مثلما هو حاصل في فرنسا، وكندا، ولاتفيا، والنرويج) أو هيئات مهنية خاصة (مثلما هو حاصل في البرازيل، والنمسا). وتشير فنلندا في تقاريرها إلى إطارها الشامل الذي يوجد به ما يزيد على ١٥٠ مؤشرا منفردا لقياس تنمية القطاع وفقا للفئات التالية: (١) توطيد القاعدة الثقافية؛ (٢) العاملون المبدعون؛ (٣) الثقافة والمواطنون؛ (٤) الثقافة والاقتصاد.

٩٦- ووصلت بعض البلدان التي لا توجد بها هيئات رسمية لجمع البيانات اللازمة لتقييم الأثر إلى استنتاجات على أساس المعلومات المجمعة في قواعد بيانات متخصصة عن طريق آليات خاصة لإبداء التعليقات أو حتى التحليلات النوعية. ومن أمثلة ذلك ما حدث في *أوروغواي* التي أنشأت وزارة الثقافة فيها مجموعة من المراكز في عام ٢٠٠٧ بهدف محدد هو تعزيز ارتفاع المواطنين بالسلع والخدمات الثقافية. ويجري قياس نجاح هذه المراكز بمجموعة من المؤشرات الكمية القائمة على الحس السليم، مثل عدد الأنشطة، أو عدد حلقات العمل، أو عدد ساعات التعليم التي تم قضاؤها، أو عدد المشتركين في مختلف أنشطة المراكز.

٩٧- وتبين هذه الاستنتاجات أن رصد أثر السياسات والتدابير الرامية إلى تنفيذ الاتفاقية لا يزال فنا غير متطور بما فيه الكفاية، وأنه سيلزم الاضطلاع بأنشطة لبناء القدرات، ربما تستلهم تجارب أطراف مثل فنلندا، لتحقيق الهدف الأطول أجلا. ويقتضي هذا إنشاء آليات لتقرير التحسينات المطلوبة وأين تلزم هذه التحسينات، وتحليل الطريقة التي تحقق بها بعض الأطراف النتائج واستخدام هذه المعلومات لتحسين الأداء في أماكن أخرى. ويصبح من الممكن، بمساعدة هذه المعارف، أن تقيّم السلطات العامة الأهداف، وأن تقرر المسائل السياسية الاستراتيجية، وأن تحسن التدابير السياسية المتبعة حاليا، و/أو أن تضع تدابير جديدة.

حاددي عشر - الخاتمة: ملخص للاستنتاجات الرئيسية

٩٨- توفر التقارير الـ ٤٥ الأولى من التقارير الدورية الرباعية السنوات التي قدمتها في عام ٢٠١٢ الأطراف في معاهدة عام ٢٠٠٥ نظرات قيمة على الطرق التي تفسر بها الاتفاقية على الصعيد القطري، ومجموعة لا حصر لها من الأمثلة على السياسات والتدابير التي يمكن أن تقدم إلهاما يساعد الأطراف الأخرى على وضع وتنفيذ استراتيجيات ناجحة.

٩٩- وفيما يتعلق بالأهداف التي تسعى الأطراف إلى تحقيقها من وراء وضع السياسات وتنفيذ التدابير، يتمثل الاتجاه السائد في تعزيز توزيع السلع والخدمات الثقافية والتمتع بها. وتتسم الأهداف السياسية لعمليتي الإبداع والإنتاج بأنها شائعة ولكنها أقل انتشارا. ويبين هذا النمط من الإجراءات السياسية الثقافية والإنفاق الحاجة إلى تقوية الآليات والحوافز التمكينية للإنتاج الثقافي في حد ذاته.

١٠٠- وكان أكثر أنواع السياسات والتدابير التي اعتمدها الأطراف شيوعاً هو النوع المؤسسي. وأفادت الأطراف من كل أنحاء العالم بأنها أنشأت مؤسسات وطنية لتعزيز صناعة أو صناعات ثقافية معينة، أو أوجدت إدارات أو مؤسسات تابعة لوزارة الثقافة لتعزيز أشكال التعبير الثقافي للأشخاص الذين ينتمون إلى الأقليات، أو أنشأت في بعض الحالات وزارة للثقافة.

١٠١- والشيء الذي لا يزال يتعين عمله حتى الآن هو إقامة شراكات مع القطاع الخاص. وما زال يتعين عمل الكثير فيما يتصل بإقامة هذه الشراكات من أجل تحقيق استدامة القطاع الثقافي.

١٠٢- وتفيد التقارير بأن البلدان تضطلع على نحو متزايد بأنشطة للتعاون الإقليمي يترتب عليها أثر هام فيما يتعلق بوضع السياسات الثقافية، عن طريق تجميع الموارد والخبرات.

١٠٣- وتفهم الأطراف المقدمة للتقارير التعاون الدولي وتنغذه بطرق متنوعة. فعلى حين أن التعاون الدولي، من منظور الكثير من الأطراف، لا يزال يتركز على حماية وتعزيز التراث الوطني وأشكال التعبير الثقافي الوطنية، ثمة عدد متزايد من البرامج الرامية إلى تعزيز الترابط الدولي وعمليات الإنتاج المشترك القائمة على المشاريع. وفي هذا السياق، لا يزال الربط بين الثقافة والتجارة واحداً من التحديات الرئيسية.

١٠٤- ويشكل تيسير تنقل الفنانين من البلدان النامية هدفاً رئيسياً أشارت إليه الأطراف في معرض تنفيذ أحكام الاتفاقية بشأن المعاملة التفضيلية. وهو أيضاً واحد من أكبر التحديات، بالنظر إلى أن تنقل الفنانين لا يرتبط بمسائل مالية فحسب وإنما يرتبط أيضاً بمسائل أمنية. ولهذا تمثل الاتجاه حتى الآن في البلدان المتقدمة الأطراف في الاتفاقية في المبادرة بإجراء مناقشات للدعوة مع عدد من الجهات المعنية الوطنية، منها المجتمع المدني والوزارات ذات الصلة مثل وزارة الداخلية، بشأن إصدار تأشيرات السفر للفنانين من البلدان النامية. وعلى الرغم من الأهمية التي لا شك فيها لهذا النشاط فإنه يبدو أنه غير كافٍ للتصدي للتحديات التي يواجهها الفنانون والمهنيون الثقافيون من البلدان النامية.

١٠٥- ويتضح من تحليل التقارير أن البلدان النامية الأطراف في الاتفاقية بدأت تتسم بقدر أكبر من الطابع الاستباقي وتنقل من كونها متلقية سلبية إلى كونها معززة أساسية للتنوع، ولا سيما من خلال زيادة التعاون الثقافي والمبادلات فيما بين بلدان الجنوب. ويدل مستوى تنفيذ السياسات والتدابير الوطنية، ولا سيما من جانب أطراف مثل الأرجنتين، والأردن، والبرازيل، وبيرو، وعمان، على ازدياد الثقة في نمو القطاع الإبداعي.

١٠٦- ويمكن التوصل من إجراء تحليل للتقارير إلى استنتاج مفاده أنه في حين أن إدماج الثقافة في سياسات التنمية المستدامة لا يزال يشكل تحدياً ضخماً، فإنه يجري إحراز قدر من التقدم. فالأطراف تعمل من أجل تحقيق مبادئ التنمية المستدامة ثقافياً، مع إيلاء اهتمام متوازن للنتائج الاقتصادية والاجتماعية كليهما، ومع فهم واضح لأهمية العدالة وعدم التمييز في تخصيص الموارد الثقافية. ويوجد في الوقت ذاته تحد أكبر يتمثل في أنه لا يوجد فهم في بعض مجالات وضع السياسات للإمكانيات الإنمائية التي يتيحها القطاع الثقافي. ويلزم الاضطلاع بحملة أقوى، بالاقتران مع توفير البيانات والمعلومات اللازمة لإقامة قاعدة أدلة قوية من أجل التصدي لهذا التحدي، إذا أريد إحراز المزيد من التقدم.

١٠٧- وتوجد، وفقا للسياق السياسي، أنواع مختلفة من العلاقات بين المجتمع المدني والحكومات، تترتب عليها جميعا آثار مباشرة فيما يتعلق بدور المجتمع المدني في حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي. وفي حين أنه يوجد دليل يبرهن على أن المجتمع المدني في بعض البلدان يشارك في وضع السياسات الثقافية وتنفيذها ورصدها وتقييمها، لا يزال يوجد في بلدان أخرى نقص في الاتصال وعدم ثقة يعوقان مشاركة المجتمع المدني في تنفيذ الاتفاقية.

١٠٨- ويدل تحليل التقارير على أن هناك مجالات معينة يزداد فيها تدخل المجتمع المدني واشتراكه عنهما في مجالات أخرى. وتتضمن هذه المجالات: '١' تحسين وضع الفنانين وأحوالهم؛ و '٢' جمع البيانات وإعداد الإحصاءات لتوجيه السياسات الثقافية و '٣' تعميم مراعاة أصوات المجموعات الضعيفة.

١٠٩- وفي حين أن المعلومات المقدمة لا تكفي لتقرير وجود أثر واسع للاتفاقية على أرض الواقع، فإن هناك مؤشرات على أن التصديق على الاتفاقية أدى إلى اعتماد تدابير وسياسات جديدة لدعم تنمية الصناعات الثقافية والإبداعية في عدد كبير من الأطراف، ولا سيما من البلدان النامية. وفي الأطراف الأخرى التي كانت فيها مثل هذه السياسات متبعة قبل دخول الاتفاقية حيز النفاذ، وفر التصديق عليها حافزا أكبر على تقوية السياسات والبرامج القانونية والمؤسسية والمالية القائمة حاليا والتي تتقيد بالاتفاقية. ولقد كان التصديق أداة حفّازة أو دافعة حدت بالبلدان إلى إجراء تقييمات للسياسات الثقافية واستراتيجيات التعاون الدولي، أو إعادة تقييمها.